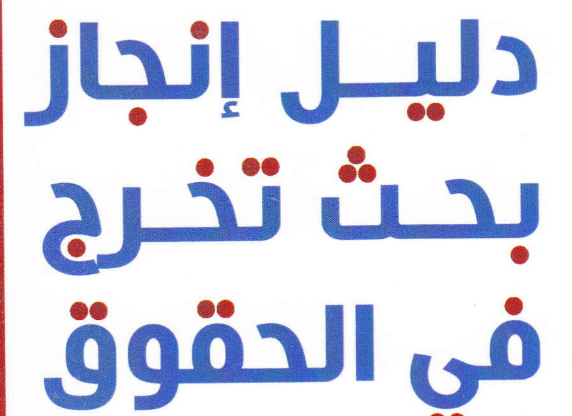
جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
مخبر أثر الاجتهاد القضائيعلى حركة التشريع





دليل إنجاز بحث تخرج في الحقوق



أ.د حسينة شرون
أستاذة التعليم العالي
جامعة محمد خيضر بسكرة

جانفي 2017



مطبوعات المخبر

جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع

دليل إنجاز بحث تخرج في الحقوق

الأستاذة الدكتورة حسينة شرون
أستاذة التعليم العالي
جامعة محمد خيضر بسكرة

جانفي 2017



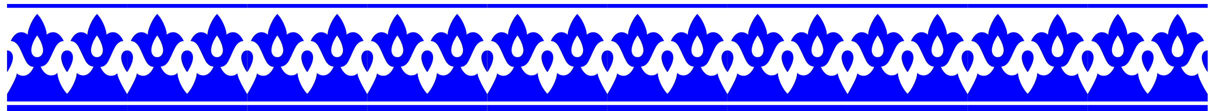
مطبوعات المخبر

جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع

دليل إنجاز بحث تخرج في الحقوق

الأستاذة الدكتورة حسينة شرون
أستاذة التعليم العالي
جامعة محمد خيضر بسكرة

جانفي 2017



سلسلة مطبوعات المخبر (02)

العنوان: دليل إنجاز بحث تخرج في الحقوق

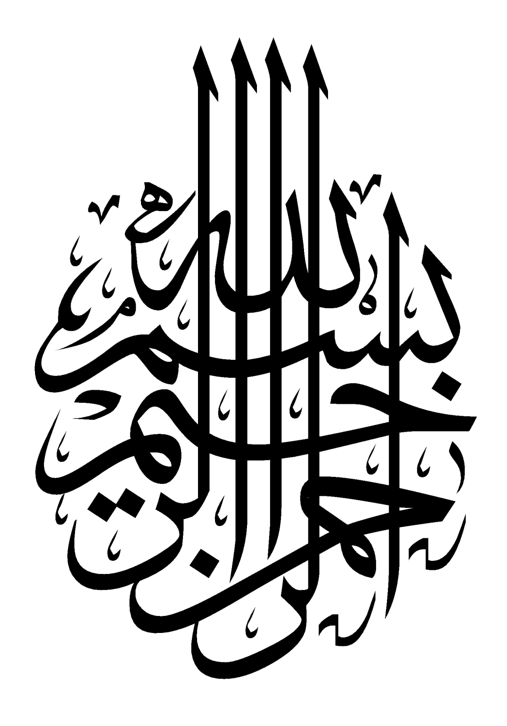
المؤلف: الأستاذة الدكتورة حسيــنة شـرون

عدد الصفحات: 101 صفحـــــة

الطبعة الأولى – جانفي 2017

مطبعة جامعة محمد خيضر - بسكرة





قال الله جلاله

بسم الله الرحمن الرحيم

وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ

لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا

من الآية 48 من سورة المائدة



لاهداء

إلى أمي وأبي الغاليين

إلى زوجـــــي العــــــزيز

إلى الشموع التي تضيء دربي أولادي

إلى رياحين حياتي في الشدة والرخاء إخوتي

إلى أســـــــاتذتي، إلى كـــــــل من علمني حـــرفا

إلى كـــــل بـــــاحث جـــــاد يسعى أن يرى بحثه النور

أهدي هذا البحث راجية من المولى عز وجل أن يجعله عملا مقبولا



شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على معلم البشرية، وهادي الإنسانية، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من كان سببا في تعليمي وتوجيهي ومساعدتي.

أتوجه بالشكر إلى الفاضل مدير مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع: الأستاذ الدكتور عبد الحليم بن مشري الذي لم يدخر جهدا في تنقيح هذا العمل وتصحيحه، وإخراجه.

كما لا يفوتني أن أشكر كل الأساتذة الزملاء في كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بسكرة.

أ.د حسينة شرون

أستاذة التعليم العالي

جامعة بسكرة



مقدمة

يلتزم الباحث الجامعي في مختلف أطوار التعليم العالي بإنجاز بحث تخرج للحصول على شهادة جامعية (ليسانس، ماستر، دكتوراه)، وهذا وفقا لما تنص عليه القوانين التنظيمية السارية المفعول، حيث ينص المرسوم التنفيذي رقم 98 – 254، المتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي[1]، في المادة 56 على أنه: "تتمثل أطروحة الدكتوراه في إعداد عمل بحث مبتكر نشر على الأقل مرة واحدة في مجلة علمية ذات اهتمام معترف به وذات لجنة قراءة، ومتوّج بتحرير أطروحة ومناقشتها"، كما جاء في نص المادة 06 من القرار رقم 362 المؤرخ في 09 جوان 2014[2]، الذي يحدد كيفيات إعداد ومناقشة مذكرة الماستر: "تتوج مذكرة الماستر، بإعداد وثيقة، يحدد شكلها وحجمها وآجال إنجازها من طرف فريق التكوين".

ونحاول من خلال هذا الدليل المتعلق أساسا بالمنهجية في كتابة البحوث العلمية الواجب إتباعها في انجاز الدراسة، أن نضع بين أيدي الطلبة دليلا لكيفية انجازها، مع تسليمنا بأن المنهجية العلمية كانت ولا تزال محل اختلاف بين الباحثين، وهذا الاختلاف لا يمنع بأي حال من الأحوال وضع قواعد مشتركة لتوحيد أساليب وطرق البحث في الدراسات القانونية.

ذلك أنه إثر مشاركتنا في العديد من عمليات الإشراف والمناقشة تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن أغلب عمليات المناقشة كانت تنصب حول الجانب

---

(1) المرسوم التنفيذي 98 – 254 المؤرخ في 17 أوت 1998، المتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 60، الصادرة بتاريخ 19 أوت 1998.

(2) القرار رقم 362 المؤرخ في 09 جوان 2014، المحدد لكيفيات إعداد ومناقشة مذكرة الماستر، الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2014.

المنهجي لإعداد مختلف الدراسات العلمية؛ والمنهجية العلمية وإن كانت هي الوسيلة التي تحمل في جوهرها إلزام الباحث بإتباع طريقة علمية في تناول موضوع دراسته عبر جميع مراحله. فإن هذه الحقيقة كانت دافعا لمحاولة وضع دليل موحد للمنهجية العلمية حتى نرفع عن الطالب مشقة البحث والسؤال عن الطريقة المثلى لإعداد دراسته، كما أن هذا الأمر يجعل الأستاذ المشرف يتفرغ لمتابعة الدراسة في جانبها الموضوعي، ويصرف كذلك الأساتذة المناقشين عن تتبع الأخطاء المتعلقة بالجانب الشكلي، بما يجعلنا نلتمس النقاش في مختلف النواحي الموضوعية للدراسة المعروضة ليتحقق بذلك النفع المرجو من هذه الدراسات.

وسوف نحاول فيما يلي بيان أهم الخطوات لإنجاز مذكرة على مستوى الليسانس أو الماستر، كما يمكن أن يستعين بها كذلك الطلبة المقبلين على إنجاز أطروحاتهم في الدكتوراه.

المحور الأول

خطوات إنجاز مذكرة أو رسالة علمية

المحور الأول: خطوات إنجاز مذكرة أو رسالة علمية

هناك الكثير من التساؤلات تطرح بخصوص حجم المذكرة أو الرسالة، وعدد المراجع ونوعها، وكيفية بناء وتقسيم الدراسة بشكل عام، والطريقة المثلى في التهميش، وكيفية تقديم المراجع المستخدمة في البحث، والعناصر الواجب توافرها في كل من واجهة ومقدمة وخاتمة البحث، وغير ذلك من العناصر، وسوف نحاول فيما يلي التطرق لهذه النقاط بنوع من التفصيل.

1 - حجم الدراسة:

على الرغم من أننا نؤمن بأن حجم البحث يتحدد بطبيعة الموضوع، وأن الموضوع هو الذي يحدد عدد الصفحات وليس العكس[1]، غير أنه تسهيلا للطلبة نقول أن حجم المذكرة بشكل تقريبي يتراوح في العادة بين 80 إلى 120 صفحة بالنسبة لمذكرة الماستر[2]، 120 إلى 200 صفحة على الأقل بالنسبة لرسالة الماجستير، وأكثر من 300 صفحة بالنسبة لأطروحة الدكتوراه، وهذا بتعداد أوراقها من البداية إلى النهاية بما فيها الواجهات وقائمة المصادر والمراجع والفهرس، وهذه الأرقام تقريبية فيمكن أن يزيد حجم البحث أو يقصر بحسب الموضوع المعالج، ولكن آثارنا أن نشير إلى هذا التعداد الكمي لأن هناك العديد من

---

(1) محمد عثمان الخشت، فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية، القاهرة: مكتبة ابن سيناء، 1990، ص 73. عامر إبراهيم قنديلجي، عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، عمان (الأردن): دار اليازوري العلمية، 1999، ص 206.

(2) على سبيل المقارنة نجد أن حجم مذكرات الماستر في فرنسا، تتراوح ما بين 60 إلى 100 صفحة أنظر:

Bruno Villalba, **Préparer et rédiger un mémoire de recherche**, sciences po Lille, 2015 – 2016, www. sciencespo-lille.eu. P 06.

البحوث التي تقع بين أيدينا قد لا يصل فيها الباحث إلى الحد الأدنى بفارق كبير فتكون الرسالة في حجم مقال أو بحث يقدمه الطالب على مستوى الأعمال الموجهة، أو الحالة العكسية التي يسهب فيها الباحث في موضوعه فلا نعرف له أول من آخر، فلا إفراط ولا تفريط.

ويمكن بشكل أسهل أن نبني البحث قاعديا، وذلك أنه لا يتصور أن يكون الفرع فيه فقرة وحيدة من عدة أسطر، ولا يبنى المطلب من فقرتين ولا يتعدى بذلك الصفحة الواحدة، ولا المبحث الذي لا يتعدى الورقتين وهكذا، ونستطيع أن نقول بأن الفرع يكون في حدود الصفحة على الأقل، والمطلب في حدود صفحتين إلى ثلاث صفحات على الأقل، فيكون بذلك المبحث متشكل من ستة إلى سبع صفحات على الأقل، فيكون لدينا الفصل المتضمن لمبحثين في حدود العشرين صفحة على الأقل، وهكذا، ونشير دائما إلى أن هذا المقياس تقريبي، مبني على الشكل، والأكيد أن الموضوع، وهو الأهم، قد يقتضي ضرورات غير تلك المعتمد عليها من الناحية الشكلية.

2 - عدد ونوع المراجع المعتمدة في الدراسة:

من الناحية الكمية يجب الاعتماد على **30** مرجعا على الأقل بالنسبة لمذكرة الماستر، **60** مرجعا على الأقل بالنسبة لرسالة الماجستير، وأكثر من **100** مرجع بالنسبة لأطروحة الدكتوراه، وإن لم يكن هناك ضابط قانوني لهذه المسألة، إلا أن الحد الأدنى للمراجع يشكل تساؤلا يثار في العديد من المناسبات والمناقشات، وهذا العدد المقدم ما هو إلا عدد تقريبي، وفقا لما نراه في مناقشة المذكرات والرسائل، ويشترط في هذه المراجع أن تكون في غالبها متخصصة، ليس في موضوع الدراسة كتخصص دقيق، لكن على الأقل في التخصص العام، فالباحث

في الحقوق يمكن أن يرجع لكتب ومراجع في علم الاجتماع، والعلوم السياسية والاقتصاد وغيرها من التخصصات، لكن يجب أن تكون أغلب المراجع المعتمدة في تخصص الحقوق.

كما يشترط في المصادر والمراجع، بالإضافة إلى تحقيقها للحد الأدنى المطلوب من الناحية الكمية، أن تكون محققة للحد الأدنى المطلوب من حيث التنوع[1]، بداية بالتنوع اللغوي، إذ ان الباحث كلما اعتمد على لغات متعددة كلما زاد من قيمة بحثه، ونشير في هذا المقام إلى أن هناك تخصصات تقتضي الإلمام بلغة معينة من أجل التمكن الحقيقي من التخصص[2]، فالباحث في القانون الدولي على سبيل المثال لابد له من تحكم في اللغة الإنجليزية، والباحث في القانون الإداري في النظم الرومانو-جرمانية لابد له من إطلاع على اللغة الفرنسية وكذا الألمانية وهكذا.

كما يجب أن تتنوع مصادر ومراجع البحث لترتكز بشكل أساسي على الرسائل الأكاديمية والمقالات العلمية المنشورة في مجلات ذات قيمة علمية، ذلك أن هذا النوع من البحوث يكون في العادة موثوقا من حيث المعلومات الموجودة فيه، لأنه محكم من قبل أساتذة متخصصين، سواء عن طريق نظام التقارير أو المناقشات العلنية، كما أن البحوث الأكاديمية دائما ما تكون مقدمة من قبل متخصصين في المجال، على خلاف الكتب العامة التي يغلب عليها الطابع التجاري،

---

[1] أنظر في هذا الموضوع: أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، القاهرة: دار الفكر العربي، 2007، ص ص: 94 – 100.

[2] أنظر نفس المعنى في: أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة، ط 06، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية 1968، ص ص: 25 – 26.

أو المحاضرات غير الموثقة بمرجعية أكاديمية التي تقدم مادة أولية يعتريها النقص وعدم الدقة المطلوبة في البحث العلمي.

ما يجب أن نتجنبه في مراجع البحث، هو الاعتماد على المصادر والمراجع غير الموثوقة، خصوصا ما هو موجود في المنتديات (على صفحات الانترنت) من تعليقات وتحليل، لأن بعض المنتديات هي مجرد فسحة لغير المتخصصين أو الباحثين المبتدئين، كما أن البحوث الموجود غير مراجعة وغير محيّنة ولا تخضع لأدنى شروط التحكيم العلمي. كما يجب تجنب الاعتماد على مذكرات الليسانس أو مذكرات التخرج لبعض المعاهد، التي لا تخضع بحوثها للتحكيم في العادة، ومن ثم فإن بحث الماستر يعتبر أقل قيمة للاعتماد عليه في أطروحة دكتوراه، وبحث في الليسانس أقل من أن يعتمد في مذكرة الماستر. يجب الابتعاد عن المقالات الصحفية إلا إذا كانت تنقل خبر أو إحصائية مفيدة في البحث، ويجب تجنب المراجع التي لا تحمل بيانات كافية للتعريف بها، خصوصا اسم ولقب المؤلف أو عنوان المرجع أم جهة إصداره.

3 - تقسيم الدراسة (خطة المذكرة أو الرسالة أو الأطروحة):

يفضل أن تقسم مذكرة الماستر إلى فصلين، ثم إلى مباحث ثم مطالب ثم فروع ثم عناصر؛ سواء في شكل فقرات أم بنود (أولا – أ – 1...)، أما مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه فتقسم في العادة إلى أبواب وفصول[1]، غير أن

[1] يسمى هذا التقسيم – تقسيم الدراسة إلى أبواب، فصول، مباحث...– بالأسلوب التقليدي في التقسيم، أما الأسلوب غير التقليدي، فيتم تقسيم الدراسة فيه إلى أجزاء مستقلة، يتم دراسة كل منها بشكل متكامل في ذاته، مترابط مع غيره من المواضيع في الإطار العام للرسالة، ويرقم كل جزء من الدراسة ويصنف حسب أهميته وتدرجه المنطقي والتاريخي، فنبدأ مثلا=

المهم في التقسيم هو ضرورة تحقيق التوازن الشكلي والموضوعي في الخطة المعتمدة للدراسة.

والتوازن الشكلي يشمل تقسيم الدراسة تقسيما متساويا إلى الحد المعقول، بالإضافة إلى محاولة الموازنة بين عدد صفحات كل تقسيم[1] (بين الفصول، بين المباحث، بين المطالب...).

أما التوازن الموضوعي فنقصد به أن يكون محتوى الدراسة متضمنا كل العناصر الواجب التطرق إليها[2]، وبالمفاضلة بين كل من التوازن الشكلي والموضوعي يغلب الأخير، على اعتبار أنه أكثر أهمية من الأول هذا في الحالة التي يتطلب فيها الموضوع اسهابا في نقاط معينة تثير إشكاليات لابد لها من إجابة في الدراسة، فيمكن بذلك أن يختل التوازن الشكلي، لكن على العموم يحاول الباحث أن لا يكون الاختلال كبيرا، مثل أن يصبح حجم الفصل الأول مثلا ضعف الثاني، أو أن يكون حجم المبحث أقل من المطلب أو الفرع وهكذا.

= بالعنوان الجزئي الأول تحت الرقم 1، ثم الفرعي 1 – 1، ثم 1 – 1 – 2 وهكذا. وهناك من يمزج بين الأسلوبين معا في الحالة التي يصعب فيها تحقيق التوازن الشكلي أو الموضوعي. أنظر لمزيد من التفاصيل حول هذا الأسلوب: محمد عبد الغني سعودي ومحسن أحمد الخضيري، الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه، القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية، 1992، ص 34 وما بعدها. أحمد شلبي، مرجع سابق، ص 35. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي، ط 03، القاهرة: دار الشروق، 1986، ص 154.

[1] علي مراح، منهجية التفكير القانوني: نظريا وقانونيا، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 122.

[2] عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، مرجع سابق، ص 147.

وكثيرا ما يطرح الطلبة وحتى الأساتذة مسألة المبحث أو الفصل التمهيدي، هل هو ضروري أو غير ذلك، وهنا نقول بأن المداخل التمهيدية متعلقة بطبيعة البحث نفسه، ففي بعض الأحيان تجد عنوان الدراسة دقيق أو تقني بالشكل الذي لا يتطلب معه أي تمهيد، ويجد الباحث نفسه مباشرة في صلب الموضوع بمجرد الانطلاق في الدراسة، فهنا تتضاءل الحاجة إلى مثل هذه المداخل، وفي أحيان أخرى قد تتشعب الرؤى لموضوع معين، ويمكن كذلك أن يكون إطاره النظري غير واضح أو غير متفق عليه، أو أن المصطلحات والمراكز التي سوف يتطرق إليه الباحث جديدة في القانون، كما قد يجد الباحث بين يديه عناصر تتجاوز ما يجب أن تشتمل عليه المقدمة[1] وغير ذلك من الأمثلة التي تدفع الباحث إلى وضع مدخل مفاهيمي أو نظري أو تمهيدي لبيان الرأي الذي يتبناه بخصوص دراسة موضوع معين، أو لتحديد المصطلحات غير المتفق على مفهومها مثلا. فالمسألة إذا مسألة متعلقة بطبيعة الموضوع وليست قضية اختيارية أو اجبارية، ويمكن للباحث في الكثير من الحيان الاستغناء عن المداخل التمهيدية، من خلال الاعتماد على الهوامش التفسيرية في صلب الموضوع كلما دعت الضرورة إلى ذلك، كأن يعرف بمصطلح معين، أو يبين الاختلاف الفقهي أو القضائي أو التشريعي بخصوص مسألة ما، أو التطور التاريخي لمركز قانوني، فيكفيه أن يستعمل الهوامش شريطة أن لا تخل بالتوازن الشكلي والموضوعي المطلوب، وإلا لجأ إلى المداخل التمهيدية إذا كان هناك بد من ذلك.

[1] علي مراح، مرجع سابق، ص 120.

4 - معايير تحرير الدراسة:

هناك بعض المعايير الشكلية يجب مراعاتها عند تحرير المذكرة أو الرسالة، ينبغي على الباحث أخذها بعين الاعتبار، وإن كانت من الأمور البديهية التي لا يخلو منها أي بحث إلا أنه لابد من التذكير بها من باب الاحتياط، نوردها فيما يلي:

أ – ورق الطباعة:

نوعية الورق: يجب أن يكون لونه أبيض جودته عالية لتسهيل الطباعة والاستنساخ.

حجم الورق: يجب أن يكون الورق من نوع: (A 4 - 210 X 297). حوالي 22 سطر في الصفحة بما فيها الهوامش[1].

ويكتب في الأوراق على صفحة واحدة وتترك الصفحة الخلفية فارغة، وهذا لكي يتسنى للجان المناقشة تدوين ملاحظاتهم عليها.

ب – ضبط جوانب الصفحات:

يجب ترك مسافات على جوانب الصفحة، أو بياض يحيط بالمتن، ويستحسن أن تكون كالتالي:

- **03** سم على اليمين (بالنسبة للبحوث بالعربية، إذا كان البحث بلغة أجنبية ترك هذه المسافة على اليسار)
- **2.5** سم على اليسار.

---

(1) صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، بيروت: منشورات زين الحقوقية، 2010، ص 191. مجموعة باحثين، دليل كتابة الرسائل والأطروحات الجامعية في جامعة اليرموك، منشورات جامعة اليرموك (الأردن)، 2008، ص 03.

- **2.5 سم من الأعلى**
- **2.5 سم من الأسفل[1].**

ج – نوع الخط المعتمد في الكتابة:

يكتب البحث باللغة العربية بالخط والحجم التالي على الخيار، وذلك باختيار أحد الخطين، وإتباعه في كل المذكرة: (Simplified Arabic/ Taille 14) أو (Traditional Arabic/ Taille 16)

ويكتب عنوان التقسيم الأساسي بحجم أكبر بدرجتين من عنوان التقسيم الثانوي، مثلا إذا كان (الفصل/ Taille 20)، فإن (المبحث/ Taille 18)، وبذلك يكون (المطلب/ Taille 16)، (الفرع/ Taille 16). لكن مع استعمال تقنية الخط الغليظ يمكن التخلي عن هذا الحجم باستعمال حجم خط موحد (Taille 16) مع جعل العناوين بارزة بخط غليظ (Gras)[2].

أما لكتابة المصطلحات باللغة الفرنسية أو الانجليزية فتكون كالتالي:

(Times New Roman/Taille 14)، ويجب الإشارة إلى أن حجم الخط باللغتين الفرنسية أو الإنجليزية يجب أن ينقص درجتين عن الخط بالعربية

---

(1) **أنظر مقاييس أخرى في: دليل كتابة الرسائل والأطروحات الجامعية في جامعة اليرموك، مرجع سابق، ص 03. مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، ط 02، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1998، ص 133. كمال اليازجي، إعداد الأطروحة الجامعية: مع تمهيد في مقومات الدراسة الجامعية، بيروت: دار الجيل، د س ن، ص 56.**

Edith Jaillardon et Dominique Roussillon, Op cit, P 137.

(2) **أنظر معايير أخرى في: ذياب البداينة، المرشد في كتابة الرسائل الجامعية، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999، ص ص: 15 – 16. صالح طليس، مرجع سابق، ص 191.**

Bruno Villalba, Op cit, P 07.

سواء في المتن أو الهامش، حتى يكون هناك تنسيق في الأسطر والفقرات، فإذا الخط بالعربية 16 يكون باللغات الجنبية 14، إذا كان الهامش بحجم 12 بالعربية فإنه بالنسبة للفرنسية والإنجليزية يكون حجم 10.

د – المسافة بين الأسطر:

يجب أن تكون السطور متوازية فيما بينها (Justifier)، كما يجب ترك مسافة في بداية كل فقرة عن طريق الزر التالي: (Tabulation) في لوحة المفاتيح، وتترك في الغالب مسافة 1 سم بين السطور (Interligne)[1].

كما توضع رؤوس الصفحات (Les en- tête)، التي تتضمن تحديد الجزء من البحث الذي يتناوله وعنوانه، ويفضل تخصيص ملف الكتروني لكل جزء من البحث، ووضعها في مجلد يسمى بعنوان الدراسة (الأمر اختياري).

5 - النص الرئيسي للدراسة:

هناك جملة من التوجيهات العامة المتعلقة بالدراسة من حيث الشكل ومن حيث المضمون.

أ – توجيهات بخصوص شكل الدراسة:

هناك ضرورة ملحة للالتزام بأدبيات الكتابة العلمية واحترام الاعتبارات الخاصة بالأمور الشكلية، ذلك أنها أضحت من المعايير العالمية من جهة، كما أنها

---

[1] أنظر ضوابط أخرى في: ذياب البداينة، مرجع سابق، ص 50. دليل كتابة الرسائل والأطروحات الجامعية في جامعة اليرموك، مرجع سابق، ص 03.

توضح الأفكار وتيسر الفهم من جهة أخرى[1]، وعلى ذلك يجب أن لا ننظر للشكل على أنه أمر ثانوي في البحث العلمي، وفيما يلي جملة من التوجيهات التي نرى أنها ضرورية في البحث من الناحية الشكلية:

- ينبغي أن يبدأ النص الرئيسي للدراسة بمقدمة وينتهي بخاتمة.

- يجب أن تكون بداية النص الرئيسي للتقسيمات الأساسية للدراسة في صفحة جديدة مثلا: الباب والفصل.

- يكون ترقيم الصفحات بداية من المقدمة إلى نهاية الدراسة على أن تحتسب الصفحات التي قبل المقدمة، والصفحات الفاصلة بين تقسيمات الدراسة الأساسية ولا ترقم، وتكون المقدمة مرقمة بالحروف الأبجدية في العادة[2]. ونشير هنا إلى أن هناك صفحات لا ترقم في البحوث على غرار واجهة البحث الخارجية والداخلية، الملخصات، واجهات الأجزاء (فصول، خاتمة، فهرس...)، كما ان الترقيم العددي يبدأ من بداية الفصل الأول أو التمهيدي بحسب ما هو معتمد في الدراسة، مع احتساب الصفحات التمهيدية والمقدمة[3].

- يجب أن تكون عناوين الدراسة مفصولة عن بعضها البعض بتمهيد عند انتقال من عنوان لأخر، ويعتمد حجم التمهيد على نوع التقسيم الممهد له فتمهيد الباب يكون أطول من تمهيد الفصل وتمهيد الفصل أطول من تمهيد المبحث وهكذا.

---

(1) محمد منير حجاب، الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007، ص 10.

(2) أنظر خلاف هذه الطريقة في: ذياب البداينة، مرجع سابق، ص ص: 47 – 48.

(3) أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق، ص ص: 174 – 175.

- يستحسن أن تحتوي نهاية كل فصل على خلاصة تتضمن أهم ما توصل إليه الباحث من نتائج في هذا الفصل، يمكن أن يستعملها للخوض في تفاصيل الفصل الثاني، أو يمكن أن يستعملها في النتائج الأساسية في خاتمة الدراسة[1].

- يمنع استعمال الزهور والزخارف وكل أشكال التحسين، ما يمنع استعمال الألوان إذ يراعى استخدام الحبر الأسود فقط في الطباعة.

- يكون الفراغ بعد علامات الضبط الفاصلة (،) والفاصلة المنقوطة (؛) والنقطتان (:) و نقطة النهاية بالنسبة للجمل داخل الفقرات (.)، وليس قبلها[2].

- لا يكون بين الكلمات إلا فراغ واحد فقط حتى لا يظهر تباعد كبير بين الكلمات في النص.

- لا يوضع بعد واو العطف فراغ، مثلا لا نكتب: "الجرائم و العقوبات"، وإنما نكتب "الجرائم والعقوبات"، ذلك أن حرف الواو يكتب دائما ملتصق بالكلمة التي تليه.

---

[1] ذياب البداينة، مرجع سابق، ص 79.

[2] أنظر أكثر تفصيلا: براء منذر كمال عبد اللطيف، أصول البحث القانوني التقليدي والإلكتروني، الموصل: دار ابن الأثير للطباعة والنشر، 2011، ص 70، ذياب البداينة، مرجع سابق، ص 70 وما بعدها. أنظر كذلك في كيفية استعمال العلامات الضابطة في: أحمد عبد المنعم حسن، أصول البحث العلمي: المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية، ج 01، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1996، ص 137 وما بعدها. محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص 90 وما بعدها.صالح طليس، مرجع سابق، ص ص: 184 وما بعدها. محمد عثمان الخشت، مرجع سابق، ص 89. أحمد شلبي، مرجع سابق، ص 173 وما بعدها. عامر إبراهيم قنديلجي، مرجع سابق، ص 208 وما بعدها.

Voir : Edith Jaillardon et Dominique Roussillon, Op cit, P P : 137 – 138.

– يمنع التسطير في العناوين سواء الرئيسية أو الفرعية للدراسة.

– يتم وضع رأس للصفحة لكل من المقدمة والتقسيم الرئيسي للدراسة والخاتمة وقائمة المصادر والمراجع، والفهرس والملاحق إن وجدت.

ب – توجيهات بخصوص مضمون الدراسة:

إن البحث في مجمله وحدة واحدة مترابطة في جزئياتها، حيث يجب أن يكون هناك ترابط موضوعي وتسلسل في الأفكار من بداية البحث إلى نهايته، فعنوان الدراسة هو الواجهة التي لا تخرج عنها إشكالية الدراسة ومضامينها، حيث يقع في العديد من البحوث أن تكون الإشكالية الرئيسية أو الإشكاليات الفرعية أكبر أو أقل من عنوان الدراسة، أو تخرج عنه تماما، وفي بعض الأحيان يكون الخروج في صلب الموضوع، عندما يبدأ الباحث في التفاصيل الموضوعية، ينجرف وراء ما تمليه عليه وفرة معينة في الكتب، أو ينساق وراء جزئيات الأصل أنها هامشية في الموضوع، وفي الكثير من الأحيان نجد أن الخاتمة لا تترابط مع إشكاليات الدراسة أو عنوانها، لذا يجب أن يجعل الباحث عنوان الدراسة مرجعية أساسية يعود إليها في نقطة من نقاط العمل الذي ينجزه.

نلاحظ كذلك أنه في أسلوب البحث، يجب أن تظهر شخصية الباحث، حيث يجب أن لا يتوقف دوره على مجرد النقل من مراجع ومصادر مختلفة، فدوره الأول هو كيفية الربط بين هذا المراجع والأفكار الموجودة فيها، ويحاول تجنب النقل المباشر من خلال التلخيص بأسلوبه الخاص، إلا في المواضع التي تقتضي هذا النوع من النقل على غرار نقل التعاريف أو الأحكام القضائية أو النصوص القانونية، فالباحث يجب أن يستعمل لغة قانونية سليمة واضحة بسيطة

ودقيقة[1]، أما الدور الأساسي للباحث فهو التمحيص والتدقيق والترجيح والنقد في شقيه الإيجابي والسلبي، حتى يبلور الأفكار بمفهومه الخاص، وهذا لا يعني أن يأتي بالجديد في كل نقطة، ولكن يعني بأنه حاضر بأسلوبه في أغلب مراحل البحث. كما ان إستعمال الأسلوب الشخصي لا يعني أسلوب الشخصنة، الذي يجب أن يتجنبه الباحث في دراسته، وهو من قبيل استعمال العبارات التالية: "يرى الباحث"، "وقد قام الباحث"[2]، "ونحن نقوم" وغيرها، ذلك أن الباحث قد يقع في المحظور من خلال نسبة رأي أو فكرة له في حين أنه اقتبسها من مرجع ما، كما أن هذا الأمر فيه نوع من المساس بالحياد العلمي الذي يفترض أنه سمة الباحث.

كما يجب الابتعاد عن استخدام الصفات والرتب العلمية عند التوثيق داخل النص أو حتى في قائمة المراجع، فيجب أن نستعمل اسم ولقب المؤلف دون إدراج عبارات: يرى الدكتور، يقول الشيخ...، وذهب المستشار...[3].

من النقاط المهمة التي تثار على مستوى العلوم القانونية، مسألة المصطلحات المستخدمة في الدراسة، والكل في الحقوق يعلم أن ما يميز رجل القانون هو المصطلح، فيجب على الباحث أن ينأى عن استخدام المصطلحات

---

[1] أنظر تفصيل ذلك في: عكاشة محمد عبد العال وسامي بديع منصور، المنهجية القانونية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2008، ص 35.

[2] مهدي فضل الله، مرجع سابق، ص 81. غير أن هناك من يرى بأن هذا الأسلوب في التعبير يعبر عن الحياد العلمي المطلوب، وهذا عكس ما ذهب إليه الرأي المعروض. أنظر: ماهر عبد القادر محمد، أصول البحث العلمي، الإسكندرية: أورينتال، 2007، ص 162. وأنظر كذلك:
La rédaction d'un mémoire : guide pratique pour l'étudiant, Mai 2004, http://www.unil.ch/ssp. P 04.

[3] أنظر: براء منذر عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 60. ذياب البداينة، مرجع سابق، ص 68. مهدي فضل الله، مرجع سابق، ص 86.

الأدبية في ظل وجود المصطلح القانوني، وهذا لا يعني بالضرورة أن نستعمل العبارات الركيكة أو السوقية، بل نستعمل المصطلح المعتمد في القانون قدر الإمكان، وإن كان هناك خلاف بين الفقهاء أو القانونيين حول المصطلح الأصح فلابد أن نبين الخلاف ونبين سبب اختيارنا لمصطلح دون الآخر، وعلى العموم يمكن للباحث أن يستعمل المصطلحات المعتمدة من قبل المشرع أو القضاء أو حتى المصطلحات الشائعة عند الفقهاء حتى وإن كانت غير دقيقة مع بيان ذلك منذ البداية، سواء في المتن أو في الهامش، ونعطي مثلا على ذلك لتقريب الفهم، فنجد أن المشرع الجزائري في قانون العقوبات درج على استعمال عبارة "الجرائم ضد الأشخاص"، ودرج كل من الفقه والقضاء على استخدام هذا الاصطلاح، على الرغم من عدم دقته، فيبين الباحث في البداية أن المقصود هنا هو "الجرائم ضد الأفراد" أو "الجرائم ضد آحاد الناس"، ذلك أن مصطلح الأشخاص ينصرف إلى الأشخاص الطبيعية والمعنوية، ومما لا شك فيه أن الأشخاص الاعتبارية (المعنوية) لا تكون محلا لجرائم القتل أو العنف أو المساس بالعرض وغيرها من الاعتداءات الواردة ضمن قسم جرائم الاعتداء على الأشخاص.

من خلال تجربتنا المتواضعة في الإشراف والمناقشة للبحوث القانونية على مستوياتها المتعددة لاحظنا مسألة مهمة متعلقة بالإطناب والحشو، حيث نجد أن الباحث يكرر ذات الفكرة في مواضع متعددة أو يغرق في دراسة جزئية ليست بالنقطة المهمة وفقا للمتطلبات الموضوعية لبحثه، وهذا ما يكون عادة نتيجة لعدم التحكم في الموضوع بسبب اتباع ما تمليه عليه المراجع الموجودة والمتوفرة، فتجد نفس العناصر والتقسيم المعتمد في الكتب يعاد نقله دون أدنى جهد من الباحث، الذي ينبغي عليه أن يقدم الموضوع بأبسط طريقة ممكنة لأن غاية المنهجية العلمية هي الوصول إلى النتائج المهمة من أقرب طريق ممكن.

إن مسألة الخروج عن الموضوع عادة ما تطرح وبشكل متكرر في المناقشات العلمية، وهذا يرجع لعدم إحساس الباحث بأهمية المصطلحات المستخدمة في عنوان دراسته[1]، فكل مصطلح ذو دلالة لفظية وموضوعية، فإذا استخدمنا المصطلحات الإجرائية، فلابد أن يكون الغالب على البحث الطابع الإجرائي، والعكس إن استخدمنا المصطلحات الموضوعية، وإن قيدنا البحث بمكان معين، فلابد أن نحلل فقط القوانين التي تحكم ذلك المكان، ونفس الأمر إذا اقتصر الموضوع على فترة زمانية معينة فلابد من التقيد بتلك الفترة، وإذا كان الموضوع يدور حول قانون أو تخصص معين في القانون فلا ينبغي أن يمتد إلى قانون أو تخصص آخر إلا بالقدر الذي يتطلبه الموضوع، والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها أنه إذا كان عنوان الدراسة متضمنا مثلا "التحكيم في حل النزاعات ..." في حل نزاع معين فإن الموضوع إجرائي يجب أن ينصب على القواعد الإجرائية في حل النزاعات، أما إذا كان موضوعه مثلا "طبيعة العقود في المشاريع الاستثمارية..."، فإن هذا الموضوع يغلب عليه طابع القواعد الموضوعية، وهناك مواضيع مزيج بين النوعين السابقين كأن يكون العنوان مثلا "مسؤولية مستخدمي الإدارة العمومية أمام القضاء الإداري"، كما ينبغي التقيد بالإطار المكاني والزماني لموضوع الدراسة، فإذا كان موضوع الدراسة يدور حول "عقود التعمير ... في التشريع الجزائري"، فإن الأصل أن تنصب الدراسة على تحليل القواعد القانونية في التشريع الجزائري، ولا بأس من التطرق لغيره من القوانين عرضيا دون اسهاب أو تخصيص لعناوين رئيسية متعلقة بها، ولكنها تذكر على سبيل

---

[1] أنظر أهمية مصطلحات الدراسة في: محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص ص: 85 – 86. وص 95 وما بعدها. مهدي فضل الله، مرجع سابق، ص ص: 79 – 80.

الاستئناس في مواضح تقتضيها الضرورة الموضوعية لا غير، وإن كان العنوان به "...دراسة مقارنة" فإن الباحث يتقيد بعينات المقارنة المحددة في الموضوع إن كان يتضمن ذلك "دراسة مقارنة بين التشريعية الجزائري والفرنسي"، أو يتقيد بالعينات المحددة في مقدمة الدراسة، وننبه في هذا المقام إن الدراسات وفقا للمنهج المقارن تختلف عن الدراسات وفقا للأساليب الجزئية للمقارنة (المقاربة، المضاهاة، المجانبة...).

6 - معايير توثيق هوامش الدراسة:

يجب أن يتصف الباحث العلمي بالموضوعية والأمانة العلمية التي تقتضي أن تنسب كل فكرة أو قول إلى صاحبه[1]؛ وهذه وظيفة الهوامش الأساسية. وهنا نميز بين الاقتباس الحرفي (الاقتباس المباشر)[2]، واقتباس المضمون أما

[1] عكاشة محمد عبد العال وسامي بديع منصور، مرجع سابق، ص 39. ماهر عبد القادر محمد، مرجع سابق، ص ص: 198 – 199. صالح طليس، مرجع سابق، ص 179. محمد عبيدات ومحمد أبو نصار وعقلة مبيضين، منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات، عمان(الأردن): دار وائل للنشر، 1999، ص 164. عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ط 02، دمشق: دار النمير، 2004، ص 66.

[2] أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق، ص 104. محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص 92. صالح طليس، مرجع سابق، ص 186. عمار بوحوش، مرجع سابق، ص ص: 49 – 50. أنظر بعض الشروط الشكلية المتعلقة بالاقتباس المباشر في: محمد عبيدات ومحمد أبو نصار وعقلة مبيضين، مرجع سابق، ص ص: 165 – 166.

يسمى كذلك بالاقتباس التلخيصي (الاقتباس غير المباشر)[1]، ففي الحالة الأولى توضع الفقرة المقتبسة بين قوسين وتنسب لصاحبها[2]، أما في الحالة الثانية فلا توضع بين قوسين، وتنسب لصاحبها، ويترك الأمر لخيار الباحث، وفي حال الاقتباس المتقطع توضع ثلاث نقاط فقط كدليل على الحذف (...).

ويجب مراعاة الملاحظات التالية:

- يجب أن يوضع رقم الهامش في نهاية الفقرة المراد توثيقها عن طريق الكمبيوتر بطريقة آلية لا يدوية (Insertion Automatique).

- يمكن أن يبدأ وينتهي الترقيم في الصفحة الواحدة؛ أي أن يكون ترقيم الهوامش متجددا في كل صفحة. (Recommencer à chaque page) . إذ تكون أرقام الهوامش موضوعة أسفل كل صفحة[3].

- يجب أن تكون أرقام الهوامش مرتفعة عن مستوى خط الكتابة في متن الدراسة، أما في لحاشية فتكون مع مستوى خط الكتابة.

---

[1] أنظر أكثر تفصيلا: أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق، محمد عبيدات ومحمد أبو نصار وعقلة مبيضين، مرجع سابق، ص 167. ص 104. ذياب البداينة، مرجع سابق، ص 72. براء منذر عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 44. عبد الرحمان عبيد مصيقر، الدليل المختصر في كتابة البحث العلمي: مع التركيز على البحوث الميدانية، البحرين: المركز العربي للتغذية، 2012، ص 37.

[2] عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، مرجع سابق، ص 87.

[3] كما يمكن أن يبدأ التهميش من الرقم (1) ولا يتجدد في كل صفحة، بل يبقى مستمرا إلى آخر هامش معتمد. أنظر: ماهر عبد القادر محمد، مرجع سابق، ص 179. صالح طليس، مرجع سابق، ص 179. عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 55. محمد عبيدات ومحمد أبو نصار وعقلة مبيضين، مرجع سابق، ص 170.

- يجب ان يوضع رقم هامش بين قوسين في متن الدراسة وحاشيتها؛ على النحو التالي: | (1) ________، ________، ... |

- تكتب الهوامش بالحجم والخط التالي: (Simplified Arabic/ Taille 12) باللغة العربية، وباللغة الفرنسية (Times New Roman/ Taille 10)، ويجب أن يراعى توثيق الهوامش علامات الوقف.

- يكون الخط الفاصل أسفل كل صفحة تحتوي على هوامش.

- يكون الخط الفاصل موضوعا بصفة آلية، ويتبع جهة بداية كتابة الدراسة حسب نوع اللغة التي تحرر بها الدراسة؛ فيكون من بداية من اليمين إذا كانت الدراسة تحرر باللغة العربية، ويكون بداية من اليسار إذا كانت لغة التحرير الفرنسية أو الانجليزية

وفيما يلي سنوضح طريقة وضع الهوامش[1] الخاصة بكل نوع من المراجع سواء بالنسبة للكتب أو المقالات، التقارير الصادرة عن الهيئات، أو الوثائق الحكومية، الرسائل والأطروحات، أو المداخلات في الملتقيات والأعمال الدراسية، النصوص القانونية والأحكام القضائية، المقابلات الشخصية، أو مواقع الانترنت... وإيضاحها، ولا يعني الأمر بالضرورة الاعتماد على كل هذه الأنواع، ولكن على الباحث أن ينوع مراجعه لإثراء بحثه.

---

(1) هناك طرق أخرى للتهميش في البحث العلمية، يمكن للباحث أن يعتمد أي منها، على غرار طريقة كليف هوكر، وطريقة لاكاتوس، أو طريقة نيكولا ماكسويل وغيرها، شرط أن يتقيد الباحث بطريقة واحدة في التهميش منذ بداية الدراسة إلى نهايتها. أنظر هذه الطرق في: ماهر عبد القادر محمد، مرجع سابق، ص 171 وما بعدها.

أ – الهوامش الخاصة بالكتب:

وسوف نفصل في طريقة كتابة الهوامش الخاصة بالكتب سواء باللغة العربية أو باللغة الأجنبية.

أ- 1 – الهوامش باللغة العربية:

- **رقم الهامش، اسم ولقب المؤلف، عنوان المؤلف مع ذكر العنوان الفرعي أن وجد (Gras بخط عريض)، اسم المترجم إن كانت هناك ترجمة مسبوقا بكلمة ترجمة (ترجمة ...)، رقم الجزء، عنوان الجزء، رقم الطبعة، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، رقم الصفحة (ص:)[1]، أنظر على سبيل المثال:**

(1) حسينة شرون، إمتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضدها: دراسة في القانون الإداري والجنائي الجزائري، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2010، ص 20.

إذا كان الكتاب مترجم أو فيه أجزاء أو طبعة غير الطبعة الأولى أنظر:

(2) رنيه غارو، موسوعة قانون العقوبات العام والخاص، ترجمة: لين صلاح مطر، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص ...

(2) محمود حياوي حماش، تكوين الجنين، سلسلة كتاب الثقافة العلمية، ج 16، بغداد: المكتبة الوطنية، 1988، ص...

---

(1) عكاشة محمد عبد العال وسامي بديع منصور، مرجع سابق، ص 40. علي مراح، مرجع سابق، ص 131. صالح طليس، مرجع سابق، ص 154. براء منذر عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 48.

[2] رمسيس بهنام، النظرية العامة للقانون الجنائي، ط 3، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1997، ص...

- إذا شمل الاقتباس أكثر من صفحة متتالية من المرجع من المؤلف تهمش الصفحات كالتالي: ص ص: (دلالة على أن الاقتباس شمل أكثر من صفحة).

[1] عبد الحليم بن مشري، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان في ظل العولمة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2010، ص ص: 20 – 21.

- أما إذا اقتبس الباحث في نفس الفقرة من بحثه من أكثر من صفحة لنفس المؤلف ولكنها تزيد عن ثلاث صفحات أو كانت صفحات غير متوالية: يكتب رقم الصفحة الأولى ويضيف عبارة وما بعدها (ص: ...وما بعدها)[1].

[1] عبد الرؤوف هاشم محمد بسيوني، الجريمة التأديبية وعلاقتها بالجريمة الجنائية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007، ص 21 وما بعدها.

- أما إذا استعمل الطالب نفس المؤلف من بحثه مرتين أو أكثر:

ونقصد هنا أن يكون قد سبق وأن استعمل مؤلفا ووثقه في الهامش بالطريقة المبينة سابقا، ثم استعمل مؤلفا آخر، وعاد لاستعمال نفس المؤلف الأول بعد ذلك، في نفس الصفحة من بحثه يضع الهوامش بالطريقة التالية: رقم الهامش، اسم ولقب المؤلف، المرجع السابق، صفحة أو صفحات الاقتباس[2].

[1] حسينة شرون، مرجع سابق، ص 25.

---

[1] أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق، ص 132. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، مرجع سابق، ص 102.

[2] أنظر: براء منذر عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 50. أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق، ص 134.

- إذا استعمل نفس المرجع في الهامش الموالي مباشرة: يكتب عبارة "المرجع نفسه"[1]، ثم يبين رقم الصفحة المقتبس منها دون ذكر اسم ولقب المؤلف تفاديا للتكرار.

(1) عبد الحليم بن مشري، مرجع سابق، ص 30.
(2) المرجع نفسه، ص 32.

- إذا استعمل نفس الصفحة من نفس المؤلف مرتين متتاليين أو أكثر يوثق الهامش كالتالي: رقم الهامش، اسم ولقب المؤلف، المرجع والموضع نفسه. أو يكتفي بكتابة: المرجع نفسه، وهذا النحو الموالي:

• (1) حسينة شرون، مرجع سابق، ص 35.
• (2) المرجع نفسه.

- الهامش المشار فيه إلى المؤلف نفسه مرتين غير متتاليتين:

معناه إذا عاد الطالب واستعمل نفس المرجع الذي سبق وأن وثقه بالطريقة المبينة سابقا، وذلك في صفحة أخرى من بحثه أو في الحالة التي يتخلل الهامشين من ذات المرجع هامش آخر فيوضع الهامش كالتالي: رقم الهامش، اسم ولقب المؤلف، المرجع السابق، صفحة أو صفحات الاقتباس.

(1) حسينة شرون، مرجع سابق، ص 35.
(2) عبد الحليم بن مشري، مرجع سابق، ص 80.
(3) حسينة شرون، مرجع سابق، ص 36.

---

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 58. براء منذر عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 51. أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق، ص 134.

- إذا عاد واستعمل نفس الصفحة من نفس المرجع في الصفحة الموالية من بحثه، يوضع الهامش كالتالي: اسم ولقب المؤلف، المرجع والموضع السابقين.
- إذا لم يكن هناك تاريخ نشر تكتب عبارة (بدون تاريخ نشر)، أو لم يكن مكان للنشر (بدون مكان نشر)، أو لم يذكر اسم الناشر (بدون دار النشر).
- في حالة تعدد الكتب المستعملة لمؤلف واحد:

إذا استعمل الباحث عدة كتب لمؤلف واحد، عند الاستعمال الأول يوثق كل كتاب بالطريقة المبينة سابقا، أما في حال الاستعمال الثاني وما بعده، فلا بد أن يذكر الباحث في الهامش، اسم ولقب المؤلف، وكذا عنوان الكتاب الذي اقتبس منه[1]، حتى يعرف القارئ أي كتاب من بين تلك الكتب المقصود، ثم يستعمل عبارة المرجع السابق، أو المرجع نفسه – حسب ما سبق بيانه – ويوضح صفحة أو صفحات الاقتباس. وفيما يلي مثال توضيحي عن ذلك:

[1] فريد علواش، آليات حماية القاعدة القانونية الدستورية في الجزائر، مرجع سابق، ص 81.

- في حال تعدد المؤلفين لكتاب واحد:

إذا تعدد مؤلفو الكتاب الذي تم منه الاقتباس، فعند الاستعمال الأول تكتب جميع أسماء وألقاب المؤلفين متبوعة بالبيانات السابق ذكرها، أما للاستعمال الثاني يجب النظر إلى عددهم، فإن كانوا ثلاثة توجب ذكرهم جميعا، وإن كانوا أكثر من ذلك توجب ذكر اسم ولقب أولهم متبوعا بلفظ

[1] براء منذر عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 50. علي مراح، مرجع سابق، ص 133.

"وآخرون"[1]، أما في قائمة المراجع فالكتاب يسجل لمرة واحدة فقط، فلابد للأمانة العلمية ذكرهم جميعا مهما كان عددهم.

[1] علي بن هادية وبلحسن البليش وجيلاني بلحاج يحيا، القاموس الجديد للطلاب، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991، ص...

- **إذا كان الاقتباس من الكتاب في الهامش من البحث:**

إذا اقتبس الباحث من كتاب معين، ولكنه لم يسجل الاقتباس في المتن، وإنما في الهامش تذكر الفقرة المقتبسة، وبعدها كلمة "يراجع" أو "ينظر" ثم تذكر البيانات السابق ذكرها، وإذا كانت الفقرة المقتبسة طويلة وكان الهامش غير كاف، لا بد من وضع علامة مواصلة الكتابة من صفحة إلى صفحة أخرى، في شكل علامة مساواة كالتالي: = (وهو ما يدل على أن جزء من الهامش في الصفحة، والجزء الآخر في الصفحة الموالية)[2].

- **إذا كان الاقتباس من الهامش الموجود في الكتاب فلا بد من الإشارة إلى رقمه في الهامش من البحث ثم باقي بيانات الكتاب بالطريقة التالية:**

(هامش رقم، اسم المؤلف، عنوان المؤلف، باقي البيانات حسب الحالات المبينة سابقا)، أو يكتب كذلك بالطريقة التالية:

[1] فريد علواش، مرجع سابق، هامش رقم (2)، ص 81.

---

[1] منذر عبد الحميد الضامن، مرجع سابق، ص 243. علي مراح، مرجع سابق، ص 132. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، مرجع سابق، ص 103.

[2] علي مراح، مرجع سابق، ص ص: 129 – 130.

أ – 2 - الهوامش باللغة الفرنسية:

تهمش نفس المعلومات بنفس الكيفية المتبعة في الكتب باللغة العربية، بنفس الترتيب على النحو التالي:

(1) Emile Garçon, **Code pénal annoté**, Tome 02, Paris : Recueil Sirey, 1952, P…

وتستعمل العبارات المختصرة في حال إعادة استعمال المرجع باللغة الفرنسية والإنجليزية مرة ثانية في الدراسة كالتالي:

- (المرجع السابق: **Op.cit**).

(1) Emile Garçon, Op cit, P 52.

- (نفس المرجع: **Ibid**).

(1) Emile Garçon, Op cit, P 52. (2) Ibid, P 54.

- (المرجع والموضع نفسه: **Idem**)[1].

(1) Emile Garçon, Op cit, P 52. (1) Ibidm.

- (المرجع والموضع السابقين: **Loc.cit**)[2].
- (وآخرون: **.et-al**).

---

(1) Michel Beaud, **L'art de la thèse, collections guides Approches**, Alger : Casbah éditions, 1999, **P 95.**

أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية، دون بلد نشر، 1994، ص 197.

أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق، ص 134. محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص 93.

براء منذر عبد اللطيف، مرجع سابق، ص ص: 50 – 51. محمد عثمان الخشت، مرجع سابق، ص 101.

(2) أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق، ص 135.

إذا لم يكن هناك تاريخ (n.d)، بدون مكان للنشر (n.p)، بدون اسم الناشر(no pub).

وتجدر الإشارة أنه من النادر في الكتب الحديثة عدم وجود مثل هذه المعلومات المتعلقة بالناشر وسنة ومكان النشر، إن لم نقل أن الأمر يقتصر على المراجع القديمة.

- **الصفحة (ص) يقابلها باللغة الفرنسية أو الإنجليزية (P).**
- **الإشارة لتعدد وتوالي الصفحات المقتبس منه: (ص ص) يقابلها باللغة الفرنسية أو الإنجليزية (PP)[1].**

[1] Emile Garçon, Op cit, PP : 51 - 52.

كما تستعمل هذه الرموز بخصوص باقي أنواع المراجع في حال كانت مكتوبة باللغة الفرنسية.

ب - الهوامش الخاصة بالمقالات (الموجودة في المجلات العلمية):

رقم الهامش، اسم ولقب الكاتب، عنوان المقال بخط عريض بين شولتين "..."، اسم المجلة أو الجريدة تحتها سطر، الجهة المصدرة، العدد، مكان الصدور، تاريخ الصدور (اليوم، الشهر والسنة)، صفحة أو صفحات الاقتباس، وباللغة الفرنسية نفس المعلومات[2]. أنظر على سبيل التوضيح:

---

[1] عكاشة محمد عبد العال وسامي بديع منصور، مرجع سابق، ص ص: 40، 41. مهدي فضل الله، مرجع سابق، ص 117.

[2] علي مراح، مرجع سابق، ص 131. صالح طليس، مرجع سابق، ص 155. عكاشة محمد عبد العال وسامي بديع منصور، مرجع سابق، ص 41. عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 61. براء منذر عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 55. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، مرجع سابق، ص 111.

(1) فايز الطفيري، "الطفل والقانون: معاملته وحمايته الجنائية في ظل القانون الكويتي 1999 – 2000"، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد الأول، السنة الخامسة والعشرون، مارس 2001، ص...

ج – الهوامش الخاصة بالتقارير الصادرة عن المؤسسات (الهيئات المحلية والدولية):

رقم الهامش، المؤسسة، عنوان التقرير أو الدراسة بخط عريض تحته سطر، الجهة المصدرة من المؤسسة، مكان وتاريخ النشر، صفحات الاقتباس[1].

(2) الأمم المتحدة، قانون نموذجي لمكافحة تهريب المهاجرين، الأعمال التحضيرية لبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، مكتب الأمم المتحدة بفيينا المعني بالمخدرات والجريمة، نيويورك 2010، ص...

(3) الجمعية العامة للأمم المتحدة، التحديات وأفضل الممارسات في مجال تنفيذ الإطار الدولي لحماية حقوق الأطفال في سياق الهجرة، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الدورة 15، وثيقة مصنفة (A/HRC/15/29)، 05 جويلية 2010، ص...

د – هوامش الوثائق الحكومية:

ويكتب التهميش بالنسبة للوثائق الصادرة عن الجهات الحكومية على الشكل التالي: رقم الهامش، الدولة، الوزارة (الإدارة)، عنوان الدراسة أو اسم

---

(1) أنظر تهميش التقارير في: عمار بوحوش، مرجع سابق، ص ص: 62 – 63. دليل كتابة الرسائل والأطروحات الجامعية في جامعة اليرموك، مرجع سابق، ص 26.

الوثيقة أو عنوانها بين قوسين وتحتها سطر، اسم الناشر، مكان النشر، تاريخ النشر، صفحات الاقتباس[1].

[1] جامعة بسكرة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، «نموذج إعداد مذكرة التخرج»، مطبعة الجامعة، بسكرة، 2010، ص...

هـ - الهوامش الخاصة بالدراسات غير المنشورة (رسائل الماجستير والدكتوراه):

وتهمش بالطريقة التالية: رقم الهامش، اسم ولقب الكاتب، عنوان الدراسة بخط عريض بين مزدوجتين « »، نوع الدراسة (بحث، رسالة، أطروحة، مطبوعات جامعية) ونضع بين قوسين عبارة (غير منشور) إذا كان البحث غير منشور[2]، ذكر القسم من الكلية أو المعهد، الجامعة أو المركز الجامعي، تاريخ المناقشة، صفحة أو صفحات الاقتباس.

[1] عبد الحليم بن مشري، «الجرائم الأسرية: دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون»، أطروحة دكتوراه في القانون الجنائي، (غير منشورة)، قسم الحقوق، جامعة بسكرة، 2008، ص ...

[1] منذر عبد الحميد الضامن، مرجع سابق، ص 243. عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 66. علي مراح، مرجع سابق، ص ص: 143 – 144. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، مرجع سابق، ص 114. عبود عبد الله العسكري، مرجع سابق، ص 58.

[2] صالح طليس، مرجع سابق، ص 155. منذر عبد الحميد الضامن، مرجع سابق، ص 244. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، مرجع سابق، ص 114. دليل كتابة الرسائل والأطروحات الجامعية في جامعة اليرموك، مرجع سابق، ص 26.

(2) حسينة شرون، «امتناع الإدارة عن تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية الإدارية»، مذكرة ماجستير في القانون العام (غير منشورة)، قسم الحقوق، جامعة بسكرة، 2003، ص...

و – تهميش الملتقيات والأعمال الدراسية:

رقم الهامش، ذكر اسم ولقب المداخل، عنوان المداخلة بخط عريض بين مزدوجتين« »، موضوع الملتقى أو الأيام الدراسية، والهيئة أو الشخص المنظم له، مكان تنظيمه، تاريخ تنظيمه، صفحات الاقتباس[1].

(1) عبد الحليم بن مشري، "خصوصية حماية القصر المهاجرين في التشريع الجزائري"، مقال في الندوة الدولية حول: "حماية المهاجرين القصر والفئات الهشة"، المنظم من طرف اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها مع المركز الإيطالي للاجئين، وهران، 06 سبتمبر 2012، ص...

ز – الهوامش الخاصة بالنصوص القانونية والأحكام القضائية:

ز – 1 – النصوص القانونية: وتدون بالطريقة التالية: رقم الهامش، نوع القانون (قانون، مرسوم، أمر، قرار) بخط عريض، رقم القانون ومضمونه، تاريخ صدوره الهجري والميلادي (أو الميلادي فقط)، عدد الجريدة الرسمية، وتحديد الدولة المصدرة، تاريخ صدورها الهجري والميلادي (أو الميلادي فقط)، صفحات الجريدة الرسمية التي تضمنت القانون المعتمد عليه[2]، ومثاله:

---

(1) ماهر عبد القادر محمد، مرجع سابق، ص 184. براء منذر عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 54.

(2) علي مراح، مرجع سابق، ص 139. عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 67. صالح طليس، مرجع سابق، ص 181. براء منذر عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 56.

[1] القانون رقم 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، المؤرخ في 18 صفر 1429 الموافق 25 فبراير 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 21، الصادرة في 17 ربيع الثاني 1429 الموافق 23 أبريل 2008، ص ص: 01 - 09. ص...

وعند استعمال القانون (قانون، مرسوم، أمر)، للمرة الثانية فأكثر، يذكر رقمه فقط متبوعا بعبارة (السالف ذكره)، ومثاله:

[1] القانون رقم 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، السالف ذكره.

وإذا تمت الإشارة إلى مادة قانونية ولم يكتب نصها في صلب الموضوع (المتن) يمكن أن يكتب نصها في الهامش إذا كانت ذات أهمية مباشرة لموضوع الدراسة، على النحو الآتي: تنص المادة ... على ما يلي: "..." . لكن مع ضرورة عدم الإكثار من هذا النوع من الهوامش المتعلقة بنصوص المواد لأن الأصل أن مكانها هو المتن، وليس الهامش.

ز – 2 – الأحكام القضائية: وتدون بالطريقة التالية: نوع الاجتهاد (حكم أو القرار)، رقم الحكم أو القرار، تاريخ صدوره، الهيئة التي أصدرته، تحديد مضمونه، عدد المجلة القضائية المنشور فيها، مكان صدورها، تاريخ صدورها[1]. إذا كان الحكم غير منشور، نكتب غير منشور مع تحديد المصدر الذي أخذ منه إن وجد في كتاب أو مقال. أما إن تحصل عليه الباحث مباشرة من

---

[1] أنظر في هذا الصدد: علي مراح، مرجع سابق، ص ص: 142 – 143. عكاشة محمد عبد العال وسامي بديع منصور، مرجع سابق، ص 41. براء منذر عبد اللطيف، مرجع سابق، ص ص: 56 – 57. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، مرجع سابق، ص 117.

محكمة أو مجلس أو غير ذلك من الهيئات القضائية، فيكتفي بكتابة (غير منشور).

[1] قرار جزائي، الغرفة الجزائية، المحكمة العليا، ملف رقم 34357، بتاريخ 06 نوفمبر 1984، المجلة القضائية، الجزائر: قسم الوثائق والنشر بالمحكمة العليا، العدد 01، 1989، ص...

ح – الهوامش الخاصة بالمقابلات الشخصية:

رقم الهامش، مقابلة مع (اسم ولقب الشخص) إذا كان هذا الأمر لا يشكل حرجا، الوظيفة والمؤهل، مكان المقابلة وتاريخها ولا تسجل المقابلة في قائمة المراجع[1].

[1] مقابلة مع السيد.....، المدير الولائي للصحة الجوارية، بسكرة، 22 أفريل 2016.

ط – الهوامش الخاصة بمواقع الانترنت:

لابد أن يكون الموقع رسميا، أي صادرا عن جهة رسمية، جامعة، معهد، منظمة...، ويوثق الهامش كالتالي: رقم الهامش، كاتب المقال، صفة كاتب المقال، عنوان المقال بخط عريض بين مزدوجتين« » ، الموقع الالكتروني، متبوعا بعبارة أطلع عليه في: (تاريخ وساعة التفحص)[2].

---

[1] براء منذر عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 56. عمار بوحوش، مرجع سابق، ص ص: 68 – 69. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، مرجع سابق، ص 118.

[2] أنظر أكثر تفصيلا: براء منذر عبد اللطيف، مرجع سابق، ص ص: 57 – 58. عامر إبراهيم قنديلجي، مرجع سابق، ص 281 وما بعدها.

Edith Jaillardon et Dominique Roussillon, Op cit, P 146.

ي - أغراض أخرى لاستعمال الهوامش:

قد يستعمل الهامش للأغراض التالية: شرح بعض المفردات وتوضيحها، أو تصحيح بعض الأخطاء الواردة في النصوص والتعليق عليها، أو تقديم نبذة قصيرة عن حياة شخص له أهمية في البحث أو التعريف به "ما يسمى بالترجمة الشخصية"، أو تقديم حجج تدعم رأي الباحث، أو لفت انتباه القارئ إلى عناصر سبق ذكرها في مواضع أخرى من البحث[1]، أو بيان موضع الآية القرآنية في القرآن الكريم، وغير ذلك من الإحالات التي تسهل على القارئ الرجوع للمصدر، والتأكد من صحة المعلومات المدرجة، وتزيد في موثوقية البحث.

7 - تحرير مقدمة الدراسة:

بعد كتابة موضوع البحث يكتب الباحث مقدمته، وهذا النهج مستحسن في طرق البحث العلمي[2]، فالمقدمة وإن كانت تصنف في بداية البحث فهي لا تتضح ولا يكتمل بناؤها إلا بعد إتمام البحث، فهي كما يقال دائما أول ما يقرأ وأخر ما يكتب، وهي تعبر عن مجهود الباحث الخاص.

---

[1] علي مراح، مرجع سابق، ص 129. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، مرجع سابق، ص ص: 95 – 96. محمد عثمان الخشت، مرجع سابق، ص ص: 95 – 96. كمال اليازجي، مرجع سابق، ص ص: 51 – 52.

[2] محمد عبد الغني سعودي ومحسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص 32.

تكتب المقدمة في شكل فقرات متسلسلة الأفكار، وليس على شكل عناصر[1]، رغم أن هناك جانبا من الأساتذة من يحبذ عنونة عناصر المقدمة، ويجب أن تتضمن المقدمة العناصر التالية[2]:

أ – التعريف بالموضوع:

والمقصود به وضع عنوان الدراسة في السياق العام للبحث[3]، وهناك مداخل متعددة يمكن للباحث أن يعتمدها في التعريف بموضوع بحثه، فقد يستعمل مدخلا تاريخيا لبيان تطور مركز قانوني معين، أو بيان تنامي حجم ظاهرة ما في المجتمع تقتضي تدخلا تشريعيا، أو بيان مكامن النقص والقصور في قانون ساري المفعول مما يجب معه التعديل، أو يبين موضع دراسته من فروع القانون، كما يمكن أن يكون التعريف بالموضوع من خلال ما توصلت إليه الأنظمة القانونية المقارنة أو ما جاء في اتفاقيات دولية، كما يمكن أن يستعمل الباحث المداخل الإحصائية للتعريف بموضوعه، فالمهم أن يكون التمهيد في المقدمة ذو صلة بموضوع دراسته لا يخرج عنها.

---

(1) علي مراح، مرجع سابق، ص 117.

(2) هناك تقسيمات أخرى لعناصر المقدمة، يمكن للباحث أن يعتمد عليها. أنظر على سبيل المثال: محمد عبد الغني سعودي ومحسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص ص: 33 – 34. خير الله عصار، محاضرات في منهجية البحث الاجتماعي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 18. محمد عثمان الخشت، مرجع سابق، ص 63. دليل كتابة الرسائل والأطروحات الجامعية في جامعة اليرموك، مرجع سابق، ص 04.

Edith Jaillardon et Dominique Roussillon, **Outils pour la recherche juridique : Méthodologie de la thèse de doctorat et du mémoire de master en droit**, Editions des archives contemporaines et Agence universitaire de la francophonie, 2008, P 127.

(3) **La rédaction d'un mémoire : guide pratique pour l'étudiant**, Op cit, P 07.

ب - تحديد الإطار العام للموضوع وأهميته:

في البحوث القانونية لابد للباحث من بيان الإطار الذي تدور فيه الدراسة، والمقود بالإطار هنا هو المجال المكاني والزماني والموضوعي، وهو ما يعبر عنه كذلك بحدود الدراسة[1]، إذ يتعذر في الكثير من الأحيان التطرق إلى كل الجزئيات المتعلقة بموضوع ما، ما لم نحدد هذه الأطر، فبالنسبة لحدود الدراسة من حيث الزمان، نبين أن الدراسة متعلقة بفترة زمنية معينة أو بقانون صادر بتاريخ محدد، مثل: التجربة البرلمانية في الجزائر في فترة ما بعد التعددية، فهنا يبين الباحث أن الدراسة سوف تنصب فقط على الفترة ما بعد دستور 1989، أو أن يذهب الباحث مثلا إلى أن موضوعه يدور حول تعديلات القانون التجاري لسنة 2015. كما يجب أن يتحدد الإطار المكاني للدراسة، فنشير إلى النظام أو النظم القانونية محل الدراسة، مثال: الدراسة مقارنة بين التشريعية الجزائري والتونسي، أو دراسة في إطار مغاربي، أو في إطار إقليمي أو دولي، كما يمكن أن تكون الدراسة في إطار قانون دولة واحدة، كما أن الحدود الموضوعية للدراسة مهمة جدا في البحوث القانونية، حيث يبين الباحث النظام القانوني ثم القانون محل الدراسة، ثم النصوص المعنية من هذا القانون (مثلا جريمة القتل كموضوع للبحث يندرج ضمن جرائم الأشخاص، وبدورها تندرج ضمن قواعد

---

(1) أنظر على سبيل المثال حدود الدراسة في الأطروحات التالية: عبد الحليم بن مشري، «الجرائم الأسرية: دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون»، أطروحة دكتوراه في القانون الجنائي، (غير منشورة)، قسم الحقوق، جامعة بسكرة، 2008، ص ص: هـ - و. فخار حمو، «الحماية الجنائية للطفل في التشريع الجزائري والقانون المقارن»، أطروحة دكتوراه في القانون الجنائي، (غير منشورة)، قسم الحقوق، جامعة بسكرة، 2015، ص ص: 07 – 08.

القانون الجنائي الخاص، وهذه الأخيرة لا يتم دراستها إلا بدراسة النظرية العامة للجريمة)، أو يبين الباحث أنه يركز على التطبيقات القضائية لنصوص معينة، أو أنه يبحث عن نتائج من دراسات مقارنة بين قوانين مختلفة، وغير ذلك.

أما بالنسبة لأهمية الدراسة، فإن البحوث الأكاديمية لا تخلو من أنها ذات أهمية علمية وعملية[1]، وبالنسبة للجانب الأول فالأكيد أن البحث العلمي هو كم تراكمي، يجب أن يقدم فيه الباحث الجديد سواء من الناحية النوعية أو الكمية أو المنهجية، لذا يقع عليه بيان أهمية موضوعه من الناحية العلمية، سواء بأنه تحسين لتشريعات بها قصور، أو أنه تفسير لنصوص بها غموض، أو تصحيح للمعمول به قانونا من قبل الإدارة أو القضاء، وهذه مجرد بعض الأمثلة التي يبين من خلالها الباحث مكامن الأهمية العلمية لموضوعه. أما بالنسبة للأهمية العملية، فمجال الحقوق يتعدى فهم وتفسير النصوص القانونية، إلى تطبيق هذه النصوص على أرض الواقع، ولا أحد ينكر أن هذا المجال – أي التطبيقي – لا يمكن حصره، إذ أن هناك علاقة للقانون بكل مجالات الحياة، منها السياسية (تنظيم انتخابات، العمل البرلماني، عمل السلطة التنفيذية) الاجتماعية (الجرائم المستحدثة، العقوبات وإصلاح المجرمين، تنظيم الأسرة، كفالة التعليم، العنف في المجتمع...)، الثقافية (التعدد الإثني، حماية التراث، الأعراف...) الدينية (حماية المعتقد، الأوقاف، تنظيم المسجد، تأثير الشريعة على القانون...) الاقتصادية (النظام المالي للدولة، تسيير الميزانية،

---

[1] ذياب البداينة، مرجع سابق، ص 82. براء منذر عبد اللطيف، مرجع سابق، ص ص: 24 – 25. علي مراح، مرجع سابق، ص 118. محمد عثمان الخشت، مرجع سابق، ص 12.

الضرائب...)، وغيرها من المجالات فالبحث ملزم ببيان الأهمية العملية لموضوعه في مقدمة الدراسة.

ج - أسباب اختيار البحث في الموضوع:

نرى أن كثير من الطلبة والباحثين يقسمون أسباب الدراسة إلى ذاتية وموضوعية، ونشير إلى أن هناك فهم مغلوط للأسباب الذاتية، حيث يعبر هنها البعض بأنها الرغبة أو الميول الشخصي لدراسة موضوع معين دون سواه، في حين أن الباحث العلمي الواجب عليه الحياد والموضوعية[1]، ولا ينبغي أن يسبغ بحثه بمثل هذا النوع من الذاتية، ويمكن في تقديرنا أن تكون هذه الأسباب الذاتية مقبولة إذا كانت من قبيل ما يلي: الباحث يدرس موضوع متعلق بمراقبة المساجين لأنه اشتغل سلفا بهذا المجال ويمكنه الإفادة أكثر في هذا الموضوع، فهنا نجد أن السبب الذاتي أصبح مقبول أكاديميا لأن الباحث لديه خلفية حول الموضوع من خلال تجربته الشخصية، أما الأسباب الموضوعية التي تدفع الباحثين للدراسة فكثيرة نذكر منها: حداثة الموضوع، أهمية الموضوع علميا، المشاكل التي يثيرها الموضوع في المجال العلمي، نقص الاهتمام التشريعي بالموضوع رغم أهميته في الواقع وغير ذلك.

د - الصعوبات العلمية في معالجة الموضوع:

يمكن للباحث أن يشير إلى الصعوبات التي واجهته أثناء إنجازه لبحثه، ويقع التركيز هنا على الصعوبات العلمية وليست الشخصية، وإن كان البعض لا يفضل ذكر الصعوبات نهائيا، فإننا نجد فئة أخرى من الباحثين تقبلها عن ربطها

[1] عبد الفتاح محمد العيسوي وعبد الرحمان محمد العيسوي، مناهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي والفكر الحديث، دار الراتب الجامعية، 1996 – 1997، ص 10.

بطبيعة الموضوع، وهي تلك التي تؤثر على طريقة إخراجه، ومضمونه، والباحث هو الذي يقدم ما يبررها، أو يستغني عن ذكرها، ومن أشهر الأمثلة على الصعوبات العلمية التي يمكن ان تصادف الباحث نذكر ما يلي: نقص المراجع[1]، قدمها، صعوبة فهم لغتها، عدم التمكن من إحصائيات معينة، تفشي ثقافة السرية في الإدارات العمومية[2]، عدم التمكن من الحصول على أحكام قضائية، تعدد القوانين في فترة وجيزة، تغيير القانون بشكل جذري أو إلغائه نهائيا.

هـ- الأصل التاريخي للموضوع وتطوره:

ويطلق عليه كذلك تسمية خلفية المشكلة[3]، وهذا العنصر اختياري كما يمكن أن يكون مدخلا تمهيديا في المقدمة، وإذا كان ضروري يمكن أن يدرج كمدخل تمهيدي في صلب الدراسة أو يكون عنصرا من عناصر فصولها الأساسية، ويتضمن هذا العنصر كيفية تطور الفكر القانوني بخصوص الموضوع محل الدراسة، (مثلا: تطور عقد البيع تاريخيا عبر الحضارات)، ولا بد أن يكون هناك ربط منطقي بين الأفكار، إذا لا يكفي سرد الأحداث كرونولوجيا وإنما يجب ربطها بالتطورات المستحدثة في شتى المجالات، وبفهم المنطلقات التقليدية لموضوع ما، وببيان حاضر تطوراته يمكننا أن نبني تصورات مستقبلية بشأنه، فلا يجب التوقف عن حد السرد التاريخي، بل لابد من فهم أصول الموضوع، ومنطلقاته في الزمان والمكان، لكي نستطيع أن نعرف مآلاته مستقبلا.

---

(1) علي مراح، مرجع سابق، ص 118.

(2) بلقاسم بوذراع، مناهج القانون والبحث العلمي، منشورات مخبر القانون والحركية الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2002، ص 116.

(3) ذياب البداينة، مرجع سابق، ص 83.

و – وضع الإشكالية:

من أهم النقاط التي يجب أن تتضمنها كل دراسة وجوبا، هي إشكالية الدراسة، وتقسم في المعتاد إلى إشكالية رئيسية وإشكاليات فرعية، فبالنسبة للإشكالية الرئيسية نرى أنها يجب أن تكون واضحة ومتميزة شكلا عن عناصر المقدمة سواء كتبت بخط غليظ (Gras) أو مختلف، أما الإشكالية في شقها الموضوعي، فإنها التساؤل الجوهري الذي يدور موضوع الدراسة حوله من أجل الإجابة عليه[1]، وعلى العموم فإن موصفات السؤال الجيد الذي يلعب دوره بالشكل في المطلوب في البحث العلمي، فيمكن تلخيصها في ثلاث نقاط هي الوضوح، الواقعية والملاءمة[2]. وتقييمها من الناحية العلمية يكون مبني على ثلاثة معايير هي: الإضافة العلمية، القدرة على توليد بحوث جديدة، وقابلية البحث[3]. ويجب أن يكون هذا التساؤل مرتبط بعنوان الدراسة ومضامينها، وفي منهجية العلوم القانونية[4] نجد أن هناك فرقا بين الإشكالية والمشكل

---

(1) Michel Beaud, Op cit, PP 32- 33.

(2) أنظر تفصيل هذه الخصائص في: بلقاسم بوذراع، مرجع سابق، ص 109 وما بعدها. علي مراح، مرجع سابق، ص 94.

(3) أنظر تفصيلا لذلك: ذياب البداينة، مرجع سابق، ص ص: 81 – 82. أنظر معايير أخرى في: منذر عبد الحميد الضامن، أساسيات البحث العلمي، عمان (الأردن): دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2006، ص ص: 67 – 68.

(4) هناك مناهج تطبيقية خاصة بالعلوم القانونية على غرار: منهجية تحليل النص، منهجية حل المسائل القانونية، منهجية الاستشارة القانونية، منهجية التعليق على الأحكام القضائية. أنظر تفصيل ذلك في: صالح طليس، مرجع سابق، ص 199 وما بعدها.

القانوني[1]، ذلك أن الإشكالية أعمق في طرحها، فإذا كان المشكل القانوني هو عبارة تساؤل بسيط يبحث عن جواب مقابل أو حل لمعضلة ما فإن الإشكالية هي التساؤل الذي يبحث عن الحل الجذري لأصل المعضلة وما تفرع عن الحلول المقدمة لها من مشاكل عرضية، كما تعرف بأنها "المدخل النظري الذي يتبناه الباحث لمعالجة المشكلة التي طرحها في سؤال الإنطلاق"[2] ، ولفهم بسيط لمعنى الإشكالية نقدم المثال التالي: "تشكل العنوسة مشكلة اجتماعية تبحث لها عن حل (مشكل قانوني) الحل المقدم لها مثلا هو تعدد الزوجات، هذا الحل يطرح مشاكل عرضية كإهمال الزوجة الأولى وعدم العدل بين الزوجات، هنا تطرح الإشكالية الرئيسية كيف نستطيع حل مشكل العنوسة دون أن يكون الحل المقدم يطرح مشاكل عرضية. وهذا المثال كالدواء الذي نعالج به مرضا وله عوارض مرضية أخرى فإنه يشكل حلا جزئيا للمرض الأصلي وحل هذه الإشكالية يكمن في البحث عن دواء للمرض من دون آثار جانبية، وهذا مجرد مثال فقط عن عمق الإشكالية المطروحة في البحث الأكاديمي. ويمكن للباحث أن يعتمد إشكالية في شكل موازنة بين المبدأ والاستثناء أو بين مبدأين متضادين، (مثل: الموازنة بين حرية الإرادة في التعاقد كمبدأ قانوني والقيود الواردة على عقود إنشاء

---

[1] أنظر في هذا الصدد: عبد الحليم بن مشري، عبد الحليم بن مشري، "طريقة التعليق على الأحكام القضائية"، مجلة المنتدى القانوني، جامعة قات، العدد 01، ماي 2005، ص 14.

[2] بلقاسم بوذراع، مرجع سابق، ص 122. علي مراح، مرجع سابق، ص ص: 89 – 90. أنظر أكثر تفصيلا في إشكاليات البحث العلمي عموما: محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر: دار هومه، 2007، ص 28 وما بعدها.

Bruno Villalba, Op cit, P 04.

الشركات في القانون. التعارض بين مبدأي التمييز الإيجابي لمصلحة المرأة ومبدأ المساواة بين المواطنين...).

ولا يتسنى للباحث وضع الإشكالية الرئيسية إلا بعد مطالعة جيدة للموضوع، فهو يحتاج في وضعها إلى خبرة ودراية كبيرة في موضوع ما، وهي أمور تكتسب من خلال المراجعات المعمقة للبحوث المتخصصة التي عالجت ذات الموضوع أو مرتبطة به[1]، من أجل معرفة آخر التطورات بصدد هذا الموضوع، وحدود البحوث الأخرى المتداخلة مع بحث الطالب، والفهم الجيد للمصطلحات المعتمدة، وغير ذلك من الأمور التي تحسن لا محال من طرح الإشكالية، حيث متى كان التساؤل الرئيسي واضحا سيستبع ذلك حتما دراسة دقيقة ونتائج عملية وعلمية قيمة.

بالنسبة للإشكاليات الفرعية هناك من يفضل أن تصاغ في شكل فرضيات للدراسة، غير أن هذا الأمر نجد بأنه مرتبط أكثر بالدراسات التحليلية والتجريبية[2]، والمهم أن الاشكاليات الفرعية هي مجموعة تساؤلات فرعية تنبثق عن الإشكالية الرئيسية وتغطي كافة جزئيات الدراسة من تساؤلات بسيطة، يحبذ في هذه الإشكاليات الفرعية أن تكون مركزة في أقل قدر ممكن من التساؤلات.

---

[1] محمد عبد الغني سعودي ومحسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص 13. منذر عبد الحميد الضامن، مرجع سابق، ص ص: 64 – 65.

Bruno Villalba, Op cit, P 04.

[2] منذر عبد الحميد الضامن، مرجع سابق، ص 72. أنظر أكثير تفصيلا في الموضوع: محمد عبيدات ومحمد أبو نصار وعقلة مبيضين، مرجع سابق، ص 27 وما بعدها.

ز – أهداف البحث في الموضوع:

يهمل الكثير من الباحثين هذه النقطة، على الرغم من أنها عنصر جد مساعد في تقسيم الدراسة وفي استخلاص النتائج في الخاتمة، وأهداف الدراسة عادةً تنبثق من إشكالياتها الرئيسية والفرعية[1]، حيث يحدد الباحث ما يجب التوصل إليه من خلال هذه الدراسة، كما أنها توجه الباحث في مرحلة جمع البيانات[2]، وعلى أساس هذه الأهداف يمكن أن تسطر خطة الدراسة العامة، كما أنها تساعد الباحث عند عرض النتائج كما أسلفنا.

ح – المنهج المتبع في معالجة الموضوع:

هناك العديد من المناهج المستخدمة في البحث العلمي في مجال العلوم القانونية، نذكر منها: المنهج التحليلي؛ أي تحليل مختلف المعلومات المحصل عليها في البحث وكذا تحليل النصوص القانونية والأحكام القضائية ومضامينها. المنهج الاستقرائي[3]؛ أي استخلاص النتائج من خلال دراسة بعض الجزئيات للوصول إلى التعميم أي الانتقال من الجزء إلى الكل[4]. المنهج المقارن؛ ويستخدم في

---

[1] ذياب البداينة، مرجع سابق، ص 83.

[2] منذر عبد الحميد الضامن، مرجع سابق، ص 74.

[3] أنظر: بلقاسم بوذراع، مرجع سابق، ص ص: 83 – 84. أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق، ص34. براء منذر عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 19. محمد عبيدات ومحمد أبو نصار وعقلة مبيضين، مرجع سابق، ص 48. صالح طليس، مرجع سابق، ص ص: 32 – 33.

[4] عاطف علبي، المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006، ص 83 وما بعدها.

دراسة الظواهر المتشابهة أو المتناظرة في مجتمعات مختلفة[1]، أي اعتماد المقارنة بالبحث عن أوجه التشابه والاختلاف، مثلا مقارنة نظام قانوني مع آخر[2]، المنهج الوصفي؛ والذي نعني به إتباع طريقة الوصف الدقيق، وجمع كل المعلومات المتعلقة بالموضوع والربط بين الأسباب والنتائج، ومحاولة التفسير، للوصول إلى حل الإشكال[3]. المنهج التاريخي[4] ويسمى كذلك بالمنهج الاستردادي[5]، ويعرف

---

(1) عبد الجواد بكر، منهج البحث المقارن: بحوث ودراسات، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2003، ص 20 وما بعدها.

(2) أنظر تفصيلات المنهج المقارن في: عصام نجاح، القانون المقارن والأنظمة القانونية الكبرى، عنابة (الجزائر): دار العلوم للنشر والتوزيع، 2011، ص 27 وما بعدها. عاطف علبي، مرجع سابق، ص 131 وما بعدها. محمد شلبي، مرجع سابق، ص 70 وما بعدها. أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق، ص 42 وما بعدها. براء منذر عبد اللطيف، مرجع سابق، ص ص: 21 – 22. صالح طليس، مرجع سابق، ص 39 وما بعدها.

(3) عاطف علبي، مرجع سابق، ص 21. صالح طليس، مرجع سابق، ص 42. محمد عبيدات ومحمد أبو نصار وعقلة مبيضين، مرجع سابق، ص ص: 46 – 47.

(4) أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق، ص ص: 39 – 41. براء منذر عبد اللطيف، مرجع سابق، ص ص: 22 – 23. صالح طليس، مرجع سابق، ص 43 وما بعدها. عاطف علبي، مرجع سابق، ص 22. محمد شلبي، مرجع سابق، ص 56 وما بعدها. محمد عبيدات ومحمد أبو نصار وعقلة مبيضين، مرجع سابق، ص 36 وما بعدها. عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، ط 02، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، د س ن، ص ص: 24 – 25. عامر إبراهيم قنديلجي، مرجع سابق، ص 100 وما بعدها.

(5) عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، ط 03، الكويت: وكالة المطبوعات، 1977، ص 183.

بأنه المنهج الذي يتتبع تطور الفكر بشأن الموضوع واعتماد طريقة النقد، حيث أن التاريخ يختلف حتما عن المنهج التاريخي[1].

وما يمكن قوله بعد عرض هذه المناهج، أن الدراسة القانونية تتميز بالطابع المركب، وعلى الباحث أن يختار نوع المنهج تبعا لطبيعة الموضوع المراد دراسته مع الاستعانة بأحد أساليب المناهج الأخرى. كأن يعتمد المنهج الوصفي ويستعين بأسلوب من أساليب المقارنة مثلا، لكن نشير إلى أن كل دراسة لها منهج واحد أساسي يمكن أن نستعمل إلى جانبه بشكل مساعد فقط أسلوبا أو منهجا آخر.

ط – التقسيم العام للدراسة:

بعد كل ما سبق يوضح الباحث خطته في شكل فقرة، ولا داع لإعادة ذكرها في ورقة منفصلة، وهو ما يسمى بالتقسيم العام للدراسة، دون تفصيل للعناوين الفرعية فيكتفي الباحث في العادة بأكبر التقسيمات مثلا: عناوين الفصول وتقسيمها إلى مباحث، أو عناوين الأبواب وتقسيمها إلى فصول، ولابد أن يبرر الباحث هذا التقسيم إن كانت هناك ضرورة لذلك.

يمكن إضافة للعناصر السابقة إضافة عناصر أخرى على غرار عنصر الدراسات السابقة، أين يبين الباحث الدراسات التي سبقته في معالجة ذات الموضوع ويبين الفرق بينها وبين دراسته[2]، كما يمكن أن يضيف حدود الدراسة، ويضبطها من حيث الزمان والمكان والأهم من ذلك بيان الحدود الموضوعية

---

[1] عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، القاهرة: مكتبة مدبولي، د س ن، ص 57 وما بعدها.

[2] محمد عبيدات ومحمد أبو نصار وعقلة مبيضين، مرجع سابق، ص 26. ماهر عبد القادر محمد، مرجع سابق، ص 158. محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص 23.

للدراسة. كما أن هناك عنصر آخر متعلق بالإطار النظري للدراسة[1]، وهذا العنصر يدرج في الحالة التي يكون الموضوع يحتاج لنظريات أساسية تعتبر منطلقات ضرورية للدراسة، أو إذا كان البحث تطبيقي في أصله، وغير ذلك من الحالات.

8 - تحرير خاتمة الدراسة:

تتضمن الخاتمة[2] جملة من النقاط الأساسية، بداية يقع على الباحث ضرورة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة ومختلف الإشكاليات الفرعية، ويبتعد الباحث عن ما أورده في ملخصات الفصول السابقة[3]، كما يبتعد عن تهميش الخاتمة ونقلها مراجع أخرى، لأنها كالمقدمة يجب أن تكون مجهودا خالصا للباحث.

كما تسجل في الخاتمة أهم النتائج المتوصل إليها من خلال البحث في شكل نقاط مركزة[4]، يبين من خلالها نقاط الضعف في القانون أو خلاصة المقارنة بين قوانين مختلفة، وغير ذلك من النتائج.

---

[1] أنظر: ذياب البداينة، مرجع سابق، ص 91 وما بعدها.

[2] هناك من يفضل استعمال عبارة "نتائج الدراسة"، حيث أن عبارة "خاتمة" توحي وكأن الباحث يقم بكتابة بحث انشائي عليه أن يختتمه، أما نتائج الدراسة كعبارة فإنها توحي بأن الباحث قد استطاع أن يصل من خلال البحث الذي قدمه إلى نتائج يمكن الإفادة منها، حيث أن نتائج الدراسة تختلف حتما عن ملخص الدراسة، وهذا طرح مستحسن في تقديرنا. أنظر: ماهر عبد القادر محمد، مرجع سابق، ص ص: 160 – 161.

[3] علي مراح، مرجع سابق، ص 147. محمد عثمان الخشت، مرجع سابق، ص 64.

[4] عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، مرجع سابق، ص 85.

كما يضمن الباحث خاتمة عمله بجملة من الاقتراحات سواء العلمية أو العملية، التي تمكن من تحسين المنظومة القانونية[1]، ويبتعد عن الاقتراحات العامة من مثل (ضرورة إعادة صياغة القانون...) ويجعل اقتراحاته عملية من مثل (ضرورة إعادة صياغة المادة ... من القانون ... على النحو التالي: "...".

كما يمكن للباحث أن يتم خاتمته بفتح آفاق للدراسة[2]، بحكم أنه اطلع على الكثير من التفاصيل المتعلقة بموضوعه والتي يمكن أن تكون انطلاقة لبحوث جديدة.

9 - إضافة ملاحق للدراسة:

إن الملاحق هي الوثائق التي تلحق بالبحث عادة، وهي وثائق تكميلية ومساعدة في البحث تتسم بالطول الذي لا يسمح بإدراجها في المتن أو الهامش[3]. كما قد تشتمل الملاحق على جداول أو أشكال، أو موافقات رسمية لإجراء الدراسة، وقد تكون وثائق تاريخية أو شخصية[4]. كما يمكن أن تكون قرارات أو

---

(1) براء منذر عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 34.

(2) Bruno Villalba, Op cit, P 08. **La rédaction d'un mémoire : guide pratique pour l'étudiant**, Op cit, P 10.

أنظر كذلك: محمد عثمان الخشت، مرجع سابق، ص 64.

(3) صالح طليس، مرجع سابق، ص 190. علي مراح، مرجع سابق، ص 156. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، مرجع سابق، ص ص: 156 – 157.

Bruno Villalba, Op cit, P 08.

(4) ذياب البداينة، مرجع سابق، ص 45. أومبرتو إيكو، كيف تعد رسالة دكتوراه: تقنيات وطرائق البحث والدراسة والكتابة، ترجمة: علي منوفي، ط 19، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2002، ص 224. كمال اليازجي، مرجع سابق، ص 55. غير أن هناك من يرى بأن=

اجتهادات أو أحكام قضائية[1]، غير أن الملاحظ على بحوث الطلبة أن ملاحقها في العادة تتضمن مثلا: الاتفاقيات، والنصوص القانونية وهذا النوع من الملاحق غير مرغوب في إدراجه في البحوث بالنظر إلى سهولة الحصول عليها في الوقت الراهن، لما توفره الانترنت، فيمكن للباحث إدراج بعض الوثائق مثل المحاضر والمستخرجات أو التعليمات الداخلية...، ويقتصر الأمر فقط على المهم منها والتي قد يعسر الحصول عليها، ويشترط فيها أن تكون ذات الارتباط الوثيق بالبحث[2]، ويجب أن تستعمل بالإشارة إليها في صلب الدراسة، ويجب أن ترقم من الملحق رقم I، الملحق رقم II، الملحق رقم III ...، وتذكر في الهامش كمرجع عند الإشارة لمضمونها، مع ذكر رقم الصفحة الواردة فيها من البحث، ويوضح مضمونها في شكل عنوان[3]. كما يجب الانتباه إلى ضرورة حذف الصفات والأسماء والإمضاءات والختم، إذا كان في ذلك مساسا بخصوصية معينة، ذلك أن البحوث العلمية عادة ما تنشر، وهو ما قد يشكل تشهيرا غير مرغوب أو كشفا لهويات أو أسماء لأشخاص أو هيئات لا يفترض الاطلاع عليها.

= الملاحق من جداول وأشكال ورسوم وغيرها تعتبر جزء من البحث، ومن الخطأ إدراجها كملحق بالرسالة، لأن هذا الأخير هو عبارة عن جزء لا يعتبر جزء من البحث، لكن الباحث بعد انتهائه من البحث، انتبه إلى وجود معطيات جديدة أو أفكار متصلة ببحثه من قريب أو من بعيد، ولم يرد أن يفوته التنبيه إليها، فيلحقها ببحثه: أنظر تفصيلا لهذا التوجه في: ماهر عبد القادر محمد، مرجع سابق، ص 152.

(1) Edith Jaillardon et Dominique Roussillon, Op cit, P 130.

(2) أنظر: محمد عثمان الخشت، مرجع سابق، ص 65.

Michel Beaud, Op cit. P 102.

(3) محمد عثمان الخشت، مرجع سابق، ص 65.

10 - مصادر ومراجع الدراسة:

يبدأ الباحث بتوثيق المصادر والمراجع باللغة العربية ثم المراجع باللغة الأجنبية (اللغة الفرنسية أو لغة أخرى)، ونبدأ بتقييد المصادر أولا[1]؛ وهي تلك المؤلفات التي لم تقتبس من غيرها، والتي تعد الأصل بالنسبة للمادة العلمية وتنشرها لأول مرة[2]، وذلك مثل القرآن الكريم، وكتب الحديث والفقه، والمعاجم والقواميس كمعجم لسان العرب لابن منظور، بينما هناك من يعتبرها من المؤلفات القديمة جدا، التي تعد من التراث العلمي. ثم تليها المراجع[3]، وهي تلك المؤلفات التي اقتبست عن غيرها، ولا يمكن اعتبارها أصلا للمادة العلمية[4]، وتقييدها يكون بنفس طريقة تقييدها للهوامش، وهذا دون تقييد أية تعليقات عند عرض

---

[1] أنظر: براء منذر عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 59. صالح طليس، مرجع سابق، ص 151. أومبرتو إيكو، مرجع سابق، ص 223.

[2] عبود عبد الله العسكري، مرجع سابق، ص 47. أحمد شلبي، مرجع سابق، ص 44 وما بعدها.

[3] صالح طليس، مرجع سابق، ص ص: 151 – 152. أحمد شلبي، مرجع سابق، ص 47 وما بعدها. أومبرتو إيكو، مرجع سابق، ص 66 وما بعدها.

[4] هناك من يرى بضرورة استبعاد بعض الأنواع من المراجع في القائمة النهائية، التي يفضل أن تتضمن مساهمة موضوعية مباشرة في البحث على غرار: المعاجم اللغوية، الموسوعات العامة، الفهارس التشريعية، المعاجم المفهرسة، كتب طرق البحث، المراجع التي اطلع عليها الباحث لكنها كانت غير مفيدة في البحث. أنظر: علي مراح، مرجع سابق، ص ص: 153 – 154.

المصادر والمراجع[1]، والفرق أن لا يكتب رقم الهوامش، وكذا الصفحات ويستثنى من ذلك المجلات؛ إذ ينبغي ذكر الصفحات التي ورد فيها المقال المقتبس منه[2].

وسوف نبين فيما يلي كيفية تقسيم وترتيب وعرض قائمة المصادر والمراجع المعتمدة في البحوث العلمية:

أولا / المصادر:

1 - القرآن الكريم، برواية حفص أو برواية ورش...

2 - المعاجم والقواميس...

3 - النصوص القانونية: ونبدأ بالتشريع الدولي (الاتفاقيات الدولية)، ثم الداخلي: الدستور ثم القوانين، الأوامر، المراسيم، القرارات. ويضاف إليها التقنيات التي تحمل تعليقات وملاحظات على المواد، أو عبارة عن جمع وترتيب عدة قوانين ومراسيم متفرقة وتنظيمها على حسب الموضوع التي تتناوله.

وترتب هذه النصوص فيما بينها ترتيبا زمنيا حسب تاريخ صدورها من الأقدم إلى الأحدث.

ثانيا / المراجع باللغة العربية:

أ - الكتب:

الكتب العامة: ترتب حسب الحروف الأبجدية، كغيرها من المراجع الأخرى، (أبجد، هوز، حطي، كلمن، سعفص، قرشت، ثخد، ضظغ)، أو الهجائية (أ،

---

(1) ماهر عبد القادر محمد، مرجع سابق، ص 174. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، مرجع سابق، ص 133.

(2) ماهر عبد القادر محمد، مرجع سابق، ص 175. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، مرجع سابق، ص 140. محمد عثمان الخشت، مرجع سابق، ص 108. أحمد بدر، مرجع سابق، ص 201.

ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، ك، ل، م، ن، ه، و، ي) لأسماء المؤلفين[1]، والشيء نفسه بالنسبة للمراجع باللغات الأجنبية، فإنها ترتب حسب الترتيب (a, b, c,…z)[2].

الكتب المتخصصة: وهي الكتب التي تناولت الموضوع بصفة خاصة من جميع نواحيه أو أغلبها وفصلت فيه.

وتجدر الإشارة أنه في حال استعمل عدة مؤلفات لكتاب واحد، أو وجود عدة أجزاء لكتاب واحد، يكتب اسم ولقب المؤلف مرة واحدة، وتكتب البيانات المتعلقة بالكتب بدءا بالعناوين، وذلك حسب ترتيب الأجزاء أو تاريخ صدور هذه الكتب، ويستعاض عن اسم المؤلف ولقبه بوضع خط أفقي في بداية تقييد المرجع الثاني، كما أنه لا يوجد مانع في بعض الطرق من إعادة كتابة الاسم مرة أخرى[3]. أنظر في شرح ما سبق النموذج التالي:

100 – شريف سيد كامل، الحماية الجنائية للأطفال، القاهرة: دار النهضة العربية، 2001.

101 – ______________، التعليق على قانون العقوبات الفرنسي الجديد القسم العام، القاهرة: دار النهضة العربية، 1998.

---

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 77. براء منذر عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 61. وهناك من يرى بأن الترتيب يكون حسب الاسم العائلي للمؤلفين. أنظر: صالح طليس، مرجع سابق، ص 153. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، مرجع سابق، ص 133.

[2] Bruno Villalba, Op cit, P 08.

[3] براء منذر عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 60. صالح طليس، مرجع سابق، ص 154. عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 75.

ب - الرسائل والمذكرات:

وتسجل أطروحات الدكتوراه بداية ثم نقوم بتسجيل مذكرات الماجستير، مع بيان المنشور منها وغير المنشور.

ج - المقالات العلمية المنشورة: وذلك مثل المقالات المنشورة في مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مجلة العمل والتنمية، مجلة المعهد الوطني للعمل، مجلة المدرسة العليا للإدارة، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، وغيرها من المجلات العلمية، وتوثق المقالات بنفس الطريقة المتبعة في الهوامش، ويسبق عنوان المجلة على اسم ولقب كاتب المقال خاصة إن تعددت المقالات المقتبس منها، ويحدد أرقام صفحات المجلة التي ورد فيها المقال من بدايته لنهايته. كما يمكن أن يسبق اسم المؤلف على عنوان المقال.

د - الملتقيات والأعمال الدراسية.

وتكتب بنفس الطريقة التي تكتب بها في التهميش، مع ذكر الصفحات التي يتشكل منها المقال في حال نشر أعمال الملتقيات والندوات.

هـ - الأحكام القضائية:

وتدون بنفس طريقة التهميش، سواء كانت هذه الأحكام منشورة مع تعليقات أو بدونها.

و - الوثائق:

وتسجل بنفس طريقة تهميشها، ويمكن أن تقسم بحسب جهات إصدارها في حال ما كانت صادرة عن منظمات دولية أو جهات داخلية، رسمية أو غير رسمية، حكومية أو غير حكومية...

ز - مقالات الانترنت:

وتكتب بنفس طريقة الهوامش، مع بيان الصفحات إذا كان ذلك ممكنا.

ح – الجرائد:

سواء كانت الجرائد يومية أو أسبوعية أو شهرية؛ كجريدة الخبر أو النهار أو الشروق...، غير أن هناك من لا يعتبرها مراجع، بالرغم من أنه يمكن الإفادة منها على سبيل الاستئناس خصوصا في مجال التصريحات والإحصائيات وغيرها.

ثالثا / المراجع باللغة الأجنبية:

ويفضل أن يعتمد الباحث على المراجع باللغة الأجنبية لإثراء بحثه، والزيادة في قيمته (المراجع باللغة الفرنسية أو الإنجليزية على الأقل)، وهي تقيد بنفس الطريقة المعتمدة في تقييد المراجع باللغة العربية، ونبدأ بالاسم ثم اللقب الذي يكتب بالحروف بحجم كبير (Majuscule)، ثم ندرج بقية البيانات على الشكل التالي[1]:

(1) CAMERLYNCH G.H. & GERARD Lyon Caen, **Droit du travail** , 8ème édition, Dalloz, Paris, 1976.

ويكون الترتيب في المراجع باللغات الأجنبية على النحو التالي[2]:

A. Ouvrages généraux
B. Ouvrage spéciaux
C. Revues
D. Thèses et Mémoires
E. Journaux
F. Dictionnaires
G. Lois et Jurisprudences
H. Internet.

---

(1) Michel Beaud, Op cit. P 93 et P 105.

أنظر ذات الطريقة في: عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 77.

(2) Michel Beaud, Op cit. P 107.

هذه طريقة من طرق ترتيب المراجع الأكثر شيوعا، كما أن هنا طرقا أخرى في الترتيب يمكن للباحث الاعتماد عليها[1].

11 - إدراج فهرس الدراسة:

إن الفهرس هو تبيان لعناصر البحث مرفقا برقم الصفحة، والترقيم يبدأ من المقدمة أما الصفحات المتضمنة للآية، الإهداء، وكلمة الشكر فلا يتم ترقيمها[2]، ويجب أن يبين الفهرس كل عناصر الموضوع بالتفصيل مرفقا بالصفحة، ويجب أن يحافظ الباحث على نفس صياغة العناوين الموجودة في الدراسة[3]؛ لأنه من خلال قراءة الفهرس فقط يتبين كل ما تناوله البحث من عناصر، من خلال العناوين المدرجة. وتجدر الإشارة إلى أن الواجهات التي تسبق كل جزء من البحث وتتضمن تحديد الجزء وعنوانه تحسب لكن لا ترقم في البحث[4].

---

[1] علي مراح، مرجع سابق، ص ص: 155 – 156. عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 88.

[2] وتجدر الإشارة أن الإهداء وكلمة الشكر تترك حرية وضعهما من عدمه للباحث، شرط عدم الإطالة في حال استعملهما. أنظر: ذياب البداينة، مرجع سابق، ص ص: 29 – 30. أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق، ص ص: 168 – 169. ماهر عبد القادر محمد، مرجع سابق، ص 150. محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص 66. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، مرجع سابق، ص 153. مهدي فضل الله، مرجع سابق، ص 124.

[3] أومبرتو إيكو، مرجع سابق، ص 225.

[4] كمال اليازجي، مرجع سابق، ص 57.

كما نشير إلى أنه إلى جانب فهرس الموضوعات هناك أنواع أخرى من الفهارس[1]، مثل فهرس الجداول، فهرس الأعلام، فهرس الآيات والأحاديث، يضاف إلى ذلك قائمة المختصرات[2]، وهذا في الحالة التي يستعمل فيه الباحث رموزا مختصرة لعبارات طويلة أو متكررة بشكل دائم.

وموضع الفهرس من الدراسة محل خلاف بين من يذهب إلى وضعه في بداية الدراسة، مثلما هو معمول به في المراجع الإنجليزية، ومنها من يدرج الفهارس في نهاية الدراسة مثلما هو الحال في البحوث بالفرنسية، وهو الأمر الذي درج عليه العمل في أغلبية المصنفات والبحوث العربية[3].

12 - ملخص الدراسة:

يوضح الباحث من خلال الملخص ما تناوله في مقدمة بحثه، والإشكال الأساسي الذي تدور حوله الدراسة، والخطة المقترحة للإجابة عنه، ومضمون بحثه معتمدا على التلخيص، بالتركيز على المهم منه فقط، مراعيا أن يكون الملخص مختصرا[4]، لا يتجاوز الملخص الصفحة الواحدة على العموم، ويحبذ أن يتم إدراج الملخص بلغتين: العربية ولغة أجنبية أخرى. ونشير إلى أن هناك

---

(1) Michel Beaud, Op cit. P 115.

أنظر أيضا: محمد عثمان الخشت، مرجع سابق، ص 70 وما بعدها. محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص 67 وما بعدها.

(2) علي مراح، مرجع سابق، ص ص: 157 – 159. محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص 87.

(3) أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق، ص 172. ماهر عبد القادر محمد، مرجع سابق، ص ص: 150 – 151. أومبرتو إيكو، مرجع سابق، ص ص: 225 – 226.

(4) خير الله عصار، مرجع سابق، ص 21.

جامعات أخرى تضيف على ما سبق في ملخص الدراسة، ضرورة إدراج منهجية الدراسة والنتائج المتوصل إليها، إضافة إلى عنوان الدراسة، اسم وعنوان الباحث ومختصر درجته العلمية، واسم المؤسسة العلمية وعناصر أخرى[1].

13 - التصميم النهائي للدراسة:

1- واجهة الدراسة: وتتضمن البيانات كاملة دون أشكال ولا رسومات ولا ألوان[2] (كما هو مبين في النموذج 01)، وتجدر الإشارة إلى أن البعض يفضل عدم ذكر عبارة "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية"، كون المذكرة ليست وثيقة إدارية، ولكنه قول فيه نظر لأن هذه العبارة لا تكفي لوحدها لإسباغ الصفة اللاإدارية على الوثيقة بل لابد من توقيع صاحب السلطة الإدارية (الختم أساسا) لتحقيق ذلك، زد على ذلك أنه من خلالها يتبن الدولة التي نشر فيها البحث إذ لا يكفي لذلك ذكر اسم الوزارة فقط.

---

[1] أنظر أكثر تفصيلا: ذياب البداينة، مرجع سابق، ص ص: 17 – 18. منذر عبد الحميد الضامن، مرجع سابق، ص 247. دليل كتابة الرسائل والأطروحات الجامعية في جامعة اليرموك، مرجع سابق، ص 07. أحمد بدر، مرجع سابق، ص 196.

Edith Jaillardon et Dominique Roussillon, Op cit, P 126.

[2] أنظر بيانات الواجهة ونماذج عنها في: ماهر عبد القادر محمد، مرجع سابق، ص ص: 149 – 150. صالح طليس، مرجع سابق، ص 188. دليل كتابة الرسائل والأطروحات الجامعية في جامعة اليرموك، مرجع سابق، ص 08. محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص 64. عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 88. أحمد شلبي، مرجع سابق، ص 131. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، مرجع سابق، ص ص: 150 – 151.

Bruno Villalba, Op cit, P 08. Edith Jaillardon et Dominique Roussillon, Op cit, P 125.

2 - نسخة عن ورقة الواجهة (كما هو مبين في النموذج 01).

3 – آية قرآنية أو حديث نبوي شريف، أو قول مأثور يناسب الموضوع، وهذا على الخيار.

4 – إهداء.

5 – كلمة شكر وعرفان.

6 – قائمة المختصرات إن وجدت (كما هو مبين في النموذج 02).

7 – واجهة المقدمة.

8 – نص المقدمة[1].

9 – واجهة الجزء الأول من البحث، مع عنوانه (تفصيل الفصل الأول (تمهيد للفصل، الإشكال المعالج فيه، ثم تبدأ في معالجة المباحث إذ لما تنتهي من الفصل الأول، تبدأ في الفصل الثاني في ورقة منفصلة عنه. وخلاصة الفصل الأول في الأخير(فقرات الربط ضرورية)، ولكن هذا دون كتابة لفظ تمهيد وخلاصة.

10 – واجهة الجزء الثاني من البحث مع عنوانه (التفصيل في الفصل الثاني بنفس الطريقة المعتمدة في الفصل الأول (تمهيد، إشكال فرعي، خلاصة). وهكذا إلى نهاية التقسيم المعتمد في الدراسة.

11 – خاتمة البحث في ورقة منفصلة.

12 – الملاحق: لابد من ترقيمها وتحديد عنوانها إن أمكن: الملحق رقم I، الملحق رقم II... وتسبق بالواجهة.

13 – قائمة المصادر والمراجع، (وتسبق بواجهة على الخيار).

---

(1) أنظر عناصر المقدمة في: منذر عبد الحميد الضامن، مرجع سابق، ص 56 وما بعدها.

Edith Jaillardon et Dominique Roussillon, Op cit, P P 126 – 127.

14 – الفهرس (ويسبق بواجهة على الخيار).

15 – ملخص الدراسة[1].

مع ملاحظة أن هذا التقسيم هو مجرد نموذج توضيحي فقط، حيث أن هناك تقسيمات أخرى يمكن الاعتماد عليها، يستطيع الطالب الرجوع إليها من خلال كثرة المطالعة، خصوصا ما تعلق منها بالمقالات والرسائل الأكاديمية.

---

[1] أنظر نماذج من خطوات البحث الأكاديمي في: براء منذر عبد اللطيف، مرجع سابق، ص ص: 41 – 42. صالح طليس، مرجع سابق، ص 188 وما بعدها. منذر عبد الحميد الضامن، مرجع سابق، ص ص: 236 – 237. محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص 38 وما بعدها.
Bruno Villalba, Op cit, P 08. et **V. La rédaction d'un mémoire : guide pratique pour l'étudiant**, Op cit, P 06. Edith Jaillardon et Dominique Roussillon, Op cit, P 128.

النموذج 01: واجهة الدراسة:



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق



عنوان الدراسة

مذكرة (رسالة أو أطروحة) تخرج لنيل شهادة ... في الحقوق تخصص...

من إعداد الباحث: اسم ولقب الباحث

تحت إشراف: اسم ولقب المشرف ورتبته

أمام لجنة المناقشة المتكونة من[1]:

اسم ولقب العضو	رتبته العلمية	المؤسسة الجامعية التي يعمل بها	رئيسا
اسم ولقب العضو	رتبته العلمية	المؤسسة الجامعية التي يعمل بها	مشرفا ومقررا
اسم ولقب العضو	رتبته العلمية	المؤسسة الجامعية التي يعمل بها	ممتحنا
اسم ولقب العضو	رتبته العلمية	المؤسسة الجامعية التي يعمل بها	ممتحنا

السنة الجامعية: ..../........

(1) تحدد لجنة المناقشة من قبل مسؤولي التخصصات ومسؤول الشعبة بالتنسيق مع رئيس القسم بالنسبة لمذكرات الماستر وفقا لما جاء في المادة 10 من القرار 362 المذكور أعلاه، وتتشكل في اللجنة من ثلاثة أعضاء (رئيس، ومشرف وممتحن وفقا للمادة 11 من ذات القرار)، وأرجع للمادة 47 بالنسبة لمناقشة مذكرة الماجستير، والمادة 70 بالنسبة لمناقشة أطروحة الدكتوراه، من المرسوم التنفيذي 98 – 254 السالف الذكر.

النموذج 02: قائمة المختصرات:

هذه بعض المختصرات الأكثر استعمالا في مجال البحوث القانونية، وهناك اختصارات أخرى عديدة تتنوع بتنوع مجال البحث[1]. ويحافظ على استعمال العبارة المختصرة منذ بداية البحث إلى نهايته، كما أنها لا تستعمل في العناوين[2]، ويجب على الباحث أن يحصر ويضيق من مجال استعمال الاختصارات إلى أقل عدد ممكن، ونشير إلى الترتيب الأبجدي مطلوب كذلك لتسهيل البحث عن الكلمة المختصرة، وفيما يلي بعض النماذج التوضيحية عن كيفية استعمال جداول الاختصارات وترتيبها.

أولا / بعض المختصرات بالعربية:

ج	جزء	ط	طبعة
ج.ر	جريدة رسمية	م	ميلادي
د.م.ج	ديوان مطبوعات جامعية	ق . إ . ج	قانون إجراءات جزائية
د.س.ن	دون سنة نشر	ق م	قبل الميلاد
د.د.ن	دون دار نشر	ق م ف	قانون مدني فرنسي
د.ط	دون طبعة	ق ع م	قانون عقوبات مصري
هـ	هجري	غ ج	غرفة جزائية

[1] أحمد عبد المنعم حسن، مرجع سابق، ص 319 وما بعدها. صالح طليس، مرجع سابق، ص ص: 182 – 183. أومبرتو إيكو، مرجع سابق، ص ص: 216 – 217. محمد عثمان الخشت، مرجع سابق، ص 68 وما بعدها. مهدي فضل الله، مرجع سابق، ص ص: 115 – 116.
Edith Jaillardon et Dominique Roussillon, Op cit, P 141.

[2] محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص 88. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، مرجع سابق، ص ص: 153 – 154.

ثانيا / بعض المختصرات بالفرنسية:

Mme.	Madame	*art.*	article
op. cit.	abréviation du latin *opere citato* dans l'ouvrage précité	*al.*	alinéa
ONU	Organisation des nations unies	*cf.*	abréviation du latin *confer*
Otan	Organisation du traité de l'Atlantique Nord	*Dr.*	Docteur
Pet s.	P …et suivantes	*ibid.*	abréviation du latin *ibidem* «ici-même»
supra. (latin)	«plus haut», envoyer à une page antérieure de l'ouvrage	*Infra. (latin)*	plus bas, pour envoyer à une page ultérieure
…	…	*M.*	Monsieur

ثانيا / بعض المختصرات بالإنجليزية:

art.	article	*n.*	note
chap.	chapter	*n.d.*	no date
ed.	edition	*n.n*	no name
infra.	bellow	*p.*	page
l.	line	*v.*	Volume

المحور الثاني

بعض الأخطاء الشائعة في البحوث العلمية

المحور الثاني: بعض الأخطاء الشائعة في البحوث العلمية

من خلال تجربتنا في الإشراف والمناقشات العلمية في مستويات عدة، ومن خلال ما يبديه السادة الأساتذة والباحثين في المنهجية[1] وكذا ما يركز عليه الأساتذة الزملاء من ملاحظات منهجية في المناقشات العلمية، التي توجه لطلبة الحقوق إن على مستوى الماستر أو الماجستير سابقا أو حتى على مستوى مناقشات أطروحات الدكتوراه، جمعنا جملة من الأخطاء التي عادة ما يقع فيها الطلبة والباحثون في مجال الحقوق عند إعداد مذكراتهم ورسائلهم نوجزها فيما يلي:

أ – الأخطاء الشكلية الشائعة:

هناك العديد من الأخطاء الشكلية التي يمكن للطلبة تفاديها بسهولة، وإعفاء لجان المناقشة من إثارتها، ولعل أهم هذه الأخطاء ما يلي:

1 - الأخطاء اللغوية:

تتعدد الأخطاء من الناحية الشكلية في لغة البحث، سواء تعلق الأمر بالأخطاء الإملائية أو النحوية أو التركيبية، فيما تعلق بالتأنيث والتذكير، والجمع والتثنية، والعطف، والهمزة في أول الكلمة ووسطها وآخرها، وكتابة الأعداد، وكذا عدم احترام إشارات الضبط أو ما يسمى بالإشارات الفاصلة، كما أن هناك في بعض الأحيان ركاكة في الأسلوب[2]، وهذا في اللغات المعتمدة في

---

[1] أنظر أخطاء أخرى ترتكب في البحوث وتصنيفاتها المختلفة في: أحمد عبد المنعم حسن، مرجع سابق، ص 32 وما بعدها. خير الله عصار، مرجع سابق، ص 03. محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص 33 وما بعدها. عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 94 وما بعدها.

[2] براء منذر عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 70. محمد عثمان الخشت، مرجع سابق، ص 77 وما بعدها. أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق، ص 151 وما بعدها. عبود عبد الله=

البحوث عموما (العربية والفرنسية في الجزائر بشكل أساسي)، ويمكن للطالب تفادي مثل هذه الأخطاء من خلال مراجعة العمل أكثر من مرة قبل إخراجه في نسخته النهائية، كما يمكنهم الرجوع إلى مصحح لغوي[1].

2 – عدم الربط بين الفقرات:

من الواجب على الباحث أن يحدث نوعا من الربط المنطقي والمنهجي بين مختلف أجزاء البحث سواء الكبرى أو حتى الفقرات الجزئية[2]، غير أن الملاحظ في كثير من البحوث، ونتيجة لعدم المراجعة المتكررة من قبل الباحث، فإننا نلمس نوعا من عدم الربط بين فقرات البحث ومختلف عناصر البحث، حيث ينتقل الباحث من عنصر إلى آخر ومن فقرة لأخرى دون ربط منهجي بين الأفكار الموجودة في البحث، مما يجعل عملية مراجعة العمل وفهم مضامينه غاية في الصعوبة، وقد يؤثر هذا الأمر في الكثير من الأحيان على المعنى المراد الوصول إليه.

= العسكري، مرجع سابق، ص 89 وما بعدها. عامر إبراهيم قنديلجي، مرجع سابق، ص 202 وما بعدها. مهدي فضل الله، مرجع سابق، ص 89 وما بعدها.

(1) **La rédaction d'un mémoire : guide pratique pour l'étudiant**, Op cit, P 03.

أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق، ص 162. صالح طليس، مرجع سابق، ص ص: 175 – 176. خير الله عصار، مرجع سابق، ص 82. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، مرجع سابق، ص ص: 157 – 158.

(2) **La rédaction d'un mémoire : guide pratique pour l'étudiant**, Op cit, P 03.

أنظر كذلك: مهدي فضل الله، مرجع سابق، ص 80.

3 – العناوين المبتورة:

وهي العناوين التي لا تعبر على مضامين الفقرات التي تتبعها، كأن يكون العنوان على الشكل التالي: (المطلب الثاني: ماهيتها. أو "الفرع الأول: شروطها")، فهذه العناوين لا تؤدي الغرض الذي وجدت من أجله ولا تحقق مبدأ الكفاية الذاتية للعنوان، حيث يجب أن يكون العنوان كاف بذاته على إيصال معنى للقارئ حول الفكرة التي يدور حولها[1].

4 – العناوين العائمة:

وهي تلك العناوين التي لا ترقيم لها، حيث نجدها عادة خارجة عن سياق العناوين التي تتوسطها، ومثالها أن تجد عنوانا مسبوقا بنجمة أو مطة أو مكتوب في وسط الصفحة بخط يدل على أنه عنوان لكنه بدون ترقيم، وهذا النوع من العناوين يدل دلالة قطعية على عدم تحكم منهجي من قبل الباحث في تقسيم البحث، حيث أن العناصر انفلتت منه ولا يستطيع تصنيفها ضمن عنوان أساسي معين.

[1] إن التعريف البسيط للعنوان هو: "مجموع الكلمات التي تأتي في أعلى المادة وتدل على محتواها"، وهو لا يبتعد كثيرا عن المفهوم اللغوي للعنوان، الذي جاء في تعريفه بأنه، "وعنوان كل شيء ما يستدل به عليه ويظهره" أنظر: محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص 86. حسين مطاوع الترتوري، "البحث العلمي: خطته وأصالته ونتائجه"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 20، حزيران 2010، ص 88. وفي التعريف اللغوي أنظر: أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري، المصباح المنير معجم عربي عربي، القاهرة: دار الحديث، 2004، ص .

5 – عدم إدراج تمهيد بعد عناوين الدراسة:

إذ يجب على كل باحث أن يتبع كل عنوان بتمهيد بسيط يحاول فيه بيان الفكرة التي يدور حولها العنوان بشكل عام، كما يبين العناوين الفرعية التي تتبع هذا العنوان ولو في فقرة بسيطة، وقد أشرنا سلفا إلى أن حجم التمهيد يختلف بحسب حجم العنوان.

6 – ترك الفراغات عند الانتقال بين العناوين الفرعية:

والفراغات لا تترك في البحث الأكاديمي ومن الناحية الجمالية الشكلية إلا بعد الانتهاء العناوين الكبرى، على غرار الانتهاء من دراسة باب أو فصل، أما الانتقال بين المباحث والمطالب وما دونها فلا داعي لترك مثل هذه الفرغات.

7 – الاعتماد على مرجع واحد في صفحات متتابعة:

حيث نجد أن بعض البحوث تتضمن مرجعا واحدا في صفحات متتابعة، وهذا الأمر يعبر عن ضعف في استعمال المراجع، وهناك من يذهب إلى أن مثل هذا الخطأ فيه مساس بالأمانة العلمية، وفي نفس السياق نجد أن البحوث المتازة هي البحوث التي نجد أن الهوامش فيها لا تستند إلى مرجع واحد، بل نجد في الهامش الواحد عدة مراجع معتمدة تتناول نفس الفكرة أو تتبنى نفس الرأي أو تعالج ذات المسألة[1]، وهذا ما يعبر على أن الباحث بلور فقرات بحثه بعد الرجوع إلى عديد المصادر، وأنه لم يأخذ فكرته من أول مرجع صادفه.

8 – الاعتماد على تهميش أرقام المواد:

المعلوم أن حقل العلوم القانونية يتميز عن غيره من فروع العلوم الاجتماعية باعتماده بشكل أساسي على النص القانوني، إذا تنصب الدراسات

---

[1] ماهر عبد القادر محمد، مرجع سابق، ص 168.

حول تحليله ومقارنته مع غيره من النصوص وبيان مدى تطابقه مع الواقع، ومن ثم فإن موضع النص القانوني بشكل أساسي هو المتن وليس الهامش، حيث نجد أن الكثير من الباحثين يعمدون إلى تهميش النصوص (مثال: [1] أنظر المادة 12 من القانون...)، ويتكرر هذا الأمر في صفحات عديدة متتالية في بعض الأحيان، ونشير هنا إلى أن القانون يجب تهميشه عند أول استعمال له في البحث وفقا لما بيناه سلفا، ويتوقف الأمر عند هذا الحد، وتهميش النصوص القانونية يكون مقبول إذا كانت هناك إشارة إلى نص قانوني ملغى أو نص في القانون المقارن يذكره الباحث على سبيل الاستئناس، أما النصوص القانونية الأساسية محل الدراسة فموضوعها صلب الدراسة يذكرها الباحث برقمها ومحتواها إن تطلب الأمر، والاعتماد على تهميش النصوص في الهوامش فيه دلالة على ضعف الباحث في الحصول على مراجع تمكنه من تفسير النصوص محل الدراسة فيعمد إلى مثل هذا النوع من التهميش.

9 – البيانات الناقصة عند تهميش مراجع البحث:

من الأخطاء الشكلية الشائعة في البحوث القانونية هو عدم قدرة الباحث على التقيد ببعض الشكليات في التهميش، لعل من أهمها مسألة نقص البيانات المطلوبة منهجيا، على غرار اسم المؤلف أو عنوان المرجع وطبعته، أو دار النشر وسنته، وهذه البيانات مطلوبة لتسهل عمل الباحثين المهتمين بذات الموضوع في الرجوع إلى المرجع المعتمد من أجل استعماله في بحوثهم، ونقص هذه البيانات يحول دون حصولهم على مبتغاهم، إضافة إلى نقص البيانات نجد أن بعض الباحثين ليست لديهم المقدرة على الالتزام بمنهجية التهميش عند الاستعمال المتكرر لذات المرجع، أو عند الاعتماد على مرجعين لذات المؤلف، وغيرها من

المسائل التقنية في التهميش، التي سبق بيانها في هذا البحث، لذا يجب تقليص هذا النوع بأكبر قدر ممكن حتى يتفرغ المناقشون لمعالجة المسائل الموضوعية التي تعتبر أكثر أهمية في البحث العلمي.

10 – التوظيف السيئ للملاحق في البحث:

سبق وأن أشرنا إلى ضرورة استعمال الملاحق في صلب الموضوع، ذلك أن الكثير من البحوث تجد فيها ملاحق بدون ترقيم، ولا يشار إليها نهائيا من قبل الباحث ولا يستعملها مباشرة في الموضوع، ويكتفي بعرضها في آخر البحث من أجل زيادة الحجم، وهذا الأمر لا يليق بمنهجية البحث التي تتطلب استغلال الملاحق على الوجه الذي يحقق فائدة علمية محددة[1]، كما أن الكثير من الملاحق المستعملة من قبل الطلاب هي ملاحق يسهل الحصول عليه، من مثل إدراجهم لقوانين أو اتفاقيات أو احصائيات معروضة على الانترنت خصوصا، وأشرنا سلفا إلى الملاحق هي فقط الوثائق التي تخدم البحث ونجد صعوبة في الحصول عليها، أي أنها وثائق غير معروضة للاطلاع عليها من قبل العامة.

11 – عدم ترتيب مراجع البحث:

ترتيب المراجع من الشكليات البسيطة التي يمكن للباحث أن يحققها بمجهود بسيط، على غرار ترتيبها أبجديا، وتصنيفها إلى مراجع عامة ومتخصصة، وفصل المصادر عن المراجع، والمراجع الأكاديمية عن غيرها، وتقسيمها لغويا، وغير ذلك من الترتيبات التي سبق لنا بيانها في هذا الدليل، ولهذا الترتيب أهمية حيث تمكن المناقشين من الاطلاع على القيمة العلمية

---

[1] أنظر ملاحظات أخرى بخصوص سوء استعمال الملاحق في: صالح طليس، مرجع سابق، ص 190.

للمراجع المعتمدة[1]، كما تسهل للباحثين في ذات المجال الاطلاع بشكل ممنهج على ما يهمهم من مراجع معتمدة في البحث المقدم.

ب – الأخطاء الموضوعية الشائعة:

توجد العديد من الأخطاء متعلقة بموضوع الدراسة يقع فيها الباحثون بشكل متكرر، نحاول في هذا العنصر بيانها عسى أن يستفيد الطلبة من ذلك بتجنب الوقوع فيها.

1 – ملخص غير كامل:

الملخص من العناصر التي يتطلبها القانون في البحوث الأكاديمية، ونجد أن هناك من الدراسات من تهمل هذا العنصر على الرغم من أهميته، سواء بإدراجه بالعربية فقط دون اللغة الأجنبية، أو عدم إدراجه نهائيا، وفي بعض البحوث التي تلتزم من الناحية الشكلية بهذا العنصر نجد البعض منها لا يستوفي شروطه الموضوعية، حيث تهمل بعض عناصره على غرار إدراج الإشكالية الرئيسية للدراسة، أو عدم عرض التقسيم العام لها، أو عدم عرض الكلمات المفتاحية، ونشير هنا إلى أن الملخص يجب أن يتضمن هذه النقاط لأن الملخص هو في الحقيقة واجهة الرسالة التي يلجأ إليها الباحثون المتمرسون حيث أنها تغنيهم عن الرجوع لكامل البحث، بل يمكنهم الاكتفاء بالاطلاع على الملخص فإن كان الموضوع يهمهم يكملون البحث فيه[2]، والعكس صحيح، كما أن عرض الملخص بلغات مختلفة يوسع من دائرة الاطلاع عليه.

---

[1] أنظر فوائد أخرى لتصنيف المراجع في: عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 71. عبد الرحمان عبيد مصيقر، مرجع سابق، ص 39.

[2] عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، مرجع سابق، ص 152.

2 – العناوين غير المضبوطة:

مسألة عدم ضبط العناوين نبدؤها من عنوان الدراسة في القمة نزولا إلى أصغر العناوين الفرعية، حيث أن بعض الرسائل والمذكرات تحمل عناوين فضفاضة، وغير مضبوطة[1]، كما أن هناك عناوين طويلة جدا، إذ يحبذ منهجيا ألا يتجاوز العنوان خمسة عشر كلمة[2]، ذلك أن العنوان الرئيسي للدراسة هو الجملة التي يقرؤها آلاف الباحثين، وهو الذي يظهر في الكثير من الفهارس والملخصات، وعلى أساسه يحدد الباحث متابعة القراءة أو البحث عن عنوان آخر، ومن ثم يجب انتقاء العنوان بعناية كبيرة من حيث اختيار المصطلحات الأكثر دلالة ووضوح وإيجاز[3].

ونجد أيضا ما يسمى منهجيا بالعناوين المركبة، التي تتضمن أكثر من موضوع[4]، ونعطي مثالا عن العناوين غير المضبوطة بالعنوان التالي: "العقود المسماة في القانون"، فهذا العنوان لم يحدد لنا أي دولة تتم فيها الدراسة، ولا القانون الذي تنصب عليه، ولا الفترة الزمنية كذلك، أو تجد مثلا عبارة "دراسة مقارنة"، دون أن يبين الباحث عينات المقارنة[5] ويستمر هذا الأمر بدون ضبط

---

[1] محمد عبد الغني سعودي ومحسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص 28. محمد عثمان الخشت، مرجع سابق، ص 10 وما بعدها. مهدي فضل الله، مرجع سابق، ص 53. أحمد بدر، مرجع سابق، ص 95.

[2] ذياب البداينة، مرجع سابق، ص 22.

[3] دليل كتابة الرسائل والأطروحات الجامعية في جامعة اليرموك، مرجع سابق، ص 05.

[4] محمد عبد الغني سعودي ومحسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص 30 وما بعدها.

[5] أنظر اعتبارات وأهمية اختيار عينات المقارنة: محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص 29 وما بعدها. عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 35 وما بعدها.

حتى بعد تناول الباحث لتفاصيل المقدمة، التي يفترض فيها تحديد الموضوع بشكل دقيق إن لم يكن محدد في عنوان الدراسة بالشكل المطلوب. وبالنسبة للعناوين المركبة ندرج العنوان التالي كمثال: "الدستور وصلاحيات رئيس الجمهورية"، فهذا العنوان من خلال صياغته باستعمال حرف العطف "واو" يتضمن عنوانين متشعبين، الأول "الدستور" والثاني "صلاحيات رئيس الجمهورية"، ويمكن للباحث في هذه الحالة أن يضبط العنوان على الشكل التالي: "صلاحيات رئيس الجمهورية في التعديل الدستوري لسنة 2016"، وبهذه الطريقة يعيد الباحث صياغة عنوانه عديد المرات حتى يصبح الموضوع دقيق، ويتقيد الباحث فيما بعد بهذا الحصر الوارد العنوان عند البدء في الدراسة.

وفي إطار العناوين غير المضبوطة، نجد في بعض الأحيان عناوين فرعية غير متطابقة مع العناوين الأساسية، على غرار تخصيص عنوان لقانون أجنبي على الرغم من أن العنوان الرئيسي منصب فقط على التشريع المحلي، أو تجد عنوان فيه خروج عن الموضوع المسطر في العنوان الرئيسي، كأن يتطرق الباحث إلى إجراءات المتابعة في عنوان متعلق أصلا بقواعد موضوعية كأركان جريمة معينة.

في بعض الأحيان نجد أن العنوان الفرعي قد يتطابق مع العنوان الرئيسي، وقد يكون أكبر منه في بعض الأحيان، ونعطي مثلا توضيحيا مثلا: عنوان الفصل هو الطبيعة القانونية لمركز قانوني ما، فيما يكون العنوان الفرعي هو النظام القانوني لذات المركز القانوني، فهنا نجد أن العنوان الفرعي يستغرق العنوان الرئيسي.

كما أن بعض الباحثين قد يلجؤون عمدا إلى استخدام عناوين عامة، بحيث تمكنهم من إدراج ما يشاؤون من عناصر، أو يحجمون عن ذلك دون أن يكون في ذلك خروج عما ينبغي أن يتناوله الباحث من خلال العنوان الرئيسي، ونعطي مثالا توضيحيا عن ذلك: "المبحث الأول: النظام القانوني للشيك"، فلا نستطيع أن نقيد الباحث بدراسة قانون معين، يمكن أن يكون القانون التجاري أو الجنائي أو المدني أو الدولي، ولا نستطيع أن نتبين في أي دولة تقع هذه الدراسة، كما أنه من الناحية الموضوعية لا نستطيع أن نعرف ماذا يريد أن يدرس الباحث؟ هل ينحصر بحثه في القواعد الموضوعية أم الإجرائية؟ هل يبحث في القواعد المستحدثة أم التقليدية؟ وغير ذلك من النقاط المتعلقة بالنظام القانوني. لذا ينبغي ضبط العناوين بالشكل الذي يحقق مبدأ الكفاية الذاتية الذي سبقت الإشارة إليه.

3 – عدم تطابق الخطة مع العنوان:

إن الخروج عن الموضوع نلمسه في عدم تطابق الخطة التفصيلية مع العنوان الرئيسي الذي يعتليها سواء كان عنوان الدراسة أو عنوان الفصل أو غير ذلك، وهنا يجب أن نعمل بشكل جدي منذ البداية في تقسيم الدراسة على تطويع العناوين الفرعية مع العنوان الرئيسي، وهذا في كل جزئية من جزئياته انطلاقا من القاعدة إلى القمة. لذا فمن المهم أن تتطابق العناوين الفرعية مع الرئيسية حتى نضمن بعد ذلك عدم الخروج عن موضوع الدراسة عند البدء في تفصيل كل عناوين الدراسة، ونشير هنا إلى أن كل خطة يبدأ بها الباحث

دراسته هي مجرد مسودة قابلة للتغير[1] حتى آخر لحظة قبل الإيداع النهائي، فلا يجب التقيد بالتصور الأولي لدراسة أي موضوع من المواضيع.

4 – عدم تطابق الإشكالية مع العنوان:

كما هو الحال في العنصر السابق، نجد أن عنوان الدراسة قد يتغير تماما عندما ننتقل إلى الإشكالية، ذلك أن العلاقة بين العنوان والإشكالية –خصوصا الإشكالية الرئيسية – هي علاقة تكاملية[2]، حيث لا نستطيع أن نطلق الأحكام على موضوع الدراسة إلا بعد النظر فيما قدمه الباحث من إشكالية لهذا الموضوع، فلو أن عنوان الدراسة كان يدور مثلا حول: جرائم الإفلاس في التشريع الجزائري، فإن الحكم الأولي على العنوان سوف يكون بأنه دراسة كلاسيكية لن تقدم أي جديد في الموضوع، لكن لو طرح الباحث إشكالية تتعلق بضرورة إعادة النظر في جرائم الإفلاس وفقا لما تطرحه التحولات الاقتصادية الجديدة التي أفرزت أنماطا جديدة من الشركات، فإن الموضوع سوف يلقى مقبولية أكبر.

ونشير هنا إلى أن هذا التكامل يفرض من جهة أخرى ضرورة تطابق الإشكالية الرئيسية وكذا الفرعية مع عنوان الدراسة، بحيث لا تشكل دراسة جديدة بعيدة عن العنوان الرئيسي للدراسة.

[1] محمد عثمان الخشت، مرجع سابق، ص 22. أحمد عبد الكريم سلامة، مرجع سابق، ص 71 وما بعدها. كمال اليازجي، مرجع سابق، ص 25.

[2] محمد عثمان الخشت، مرجع سابق، ص 30.

5 – الإشكاليات المركبة:

لابد أن ينتبه الباحثون إلى أن كل بحث له إشكالية رئيسية واحدة، تنبثق عنها بعد ذلك إشكاليات فرعية، والملاحظ في الكثير من البحوث أنها تتضمن إشكاليات رئيسية مركبة من عدة تساؤلات، وهذا مرده إلى عدم قدرة الباحث عن استخلاص الإشكال الجوهري الذي تتمحور حوله الدراسة، فيلجأ إلى طرح جملة من التساؤلات معتقدا أنه يجب تغطية كافة جوانب الموضوع من خلال الطريقة التي يقدم بها إشكالية الدراسة، وهنا يجب على الباحث، بعد أن يكمل بحثه، واستنادا إلى عنوان الدراسة وكذا تصوره الأولي للإشكالية، أن يعيد صياغة الإشكالية في شكل مركز في سؤال واحد، فبدون سؤال جيد لا توجد أطروحة جيدة[1]، يجب أن يضع قبله تمهيد بسيط لكي يسهل فهم الإشكالية التي يود طرحها.

6 – الإشكاليات السطحية:

لاحظنا أن كثير من الإشكاليات المقدمة في بعض البحوث الاكاديمية، تتسم بالسطحية، ذلك أن الطلبة يقومون بتحوير العنوان قليلا معتقدين أنهم يطرحون إشكالية للدراسة، فمنهم من يضيف عبارة مثل: "ما مدى"، "ما هي"، "كيف عالج" لعنوان الدراسة، وهذا النوع من التساؤلات نجد بأنه لا يرقى لأن يكون طرحا إشكاليا في المستوى المطلوب. لذا على الباحثين التركيز بشكل كبير على كيفية صياغة الإشكالية الرئيسة وحتى الفرعية، حتى يتسنى لهم تقسيم

---

(1) Michel Beaud, Op cit. P 35.

أنظر كذلك: محمد عثمان الخشت، مرجع سابق، ص 16.

الدراسة بشكل جيد، ثم تكون إن الخاتمة لا تكون مثمرة إلا من خلال حسن اختيار تساؤلات الدراسة.

7 – عدم توظيف المنهج المناسب في الدراسة:

المناهج التي يمكن للباحث أن يعتمد عليها – في العلوم الاجتماعية عموما والعلوم القانونية على وجه الخصوص– متعددة، مثلما سبق بيانه، لذا فإن كل موضوع يتطلب منهجا محددا يمكن للباحث أن يحقق من خلاله النتائج المرجوة في دراسته، ومن الأخطاء الشائعة عند طلاب الحقوق هو استعمالهم لمناهج متعددة في البحث الواحد، في حين أنه من الناحية المنهجية لا يمكن للباحث إلا الاعتماد على منهج واحد أساسي، ويمكنه أن يستعين بمنهج آخر ثانوي إذا دعت الضرورة إلى ذلك[1]، لذا فمن غير المقبول أن نجد في البحث الواحد أكثر من منهج معتمد بشكل أساسي.

كما أن طبيعة الدراسة هي التي تملي على الباحث المنهج الذي يجب الاعتماد عليه، لذا يقع على الباحثين الرجوع إلى فهم المناهج القانونية ووظيفتها لكي يسهل عليهم استعمال المنهج المناسب لدراستهم.

8 – تكرار العنوان في التقسيمات العامة للدراسة:

إن مسألة مراجعة العمل بشكل إجمالي قبل الإيداع النهائي من المسائل التي تجنب الباحث الوقوع في مشكل التكرار، حيث نجد أن بعض البحوث يتكرر فيها عنوان الدراسة الرئيسي في تقسيماته الفرعية، خصوصا الأبواب أو

---

[1] نشير عادة في المناقشات إلى ضرورة اعتماد الباحث على منهج أساسي واحد، وتعدد المناهج لدليل على عدم التحكم في اختيار المنهج المناسب، غير أن هناك من يرى إمكانية اعتماد مناهج متعددة في الدراسة الواحدة. أنظر هذا الرأي في : أحمد بدر، مرجع سابق، ص 254.

الفصول وحتى العناوين، ونجد الباحث يحاول تغطية هذا التكرار من خلال تغيير في الصياغة فقط، ونعطي مثالا توضيحيا عن ذلك من خلال ما يلي: عنوان الدراسة: إجراءات المتابعة في جرائم الفساد، عنوان الفصل الأول: ماهية جرائم الفساد، عنوان الفصل الثاني: الآليات الإجرائية في مواجهة جرائم الفساد، ففي هذا المثال نجد تطابقا بين عنوان البحث وعنوان الفصل الثاني، ولا اختلاف بينهما إلا في الصياغة، لذا يجب أن تكون العناوين الجزئية مختلفة عن العناوين الرئيسية وهذا في كامل تقسيمات البحث.

9 – تكرار ملخصات الفصول والأبواب في الخاتمة:

مسألة التكرار هذه نلمسها كذلك في التطابق بين ملخصات الفصول أو الأبواب مع ما يصل إليه الباحث من ملخصات ونتائج في الخاتمة[1]، ولكي يتفادى الباحثون مسألة التكرار عليهم أن يعملوا بقاعدة بسيطة مفادها أن خاتمة البحث هي مجهود خالص للباحث، حيث يحاول أن يقدم النتائج بأسلوبه الخاص، ويحاول أن تكون الملخصات والنتائج مركزة يحاول أن يبين فيها الباحث فهمه الخاص للموضوع، ويجسد لمسته من حيث الأسلوب والصياغة.

10 – عدم الإجابة على إشكاليات الدراسة في الخاتمة:

إن البحث الذي يفتقد إلى إشكاليات واضحة لا محال سوف تتسم خاتمة عمله بالضعف، حيث لا نجد إجابة واضحة عن الإشكاليات التي يطرحها في مقدمة الدراسة، ويجب التأكيد في هذا المقام على أن الإجابة عن إشكاليات

---

[1] ماهر عبد القادر محمد، مرجع سابق، ص ص: 160 – 161. محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص 74. عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 93. حسين مطاوع الترتوري، مرجع سابق، ص 106.

الدراسة من الأجزاء الجوهرية في خاتمة أي دراسة أكاديمية[1]، وعدم الإجابة المباشرة يستوجب تقييما سلبيا من قبل لجان المناقشة.

11 - تقديم اقتراحات عامة:

مما يمكن ملاحظته كذلك في خواتيم الدراسات هو اتسام المقترحات المقدمة فيها بالعمومية، حيث يتوقف الباحث عادة عند النقطة التي يجب أن ينطلق منها، فيذهب مثلا إلى ضرورة تعديل نص قانوني معين، لكن دون أن يقدم النص القانوني البديل، أو يذهب إلى أن هناك تداخلا بين نصين أو قانونين دون أن يعطي حلا لهذا التداخل، ويكتفي الطلبة في عديد البحوث على استحسان أو استهجان موقف السلطات (تشريعية، قضائية، تنفيذية) أو رجال القانون من مسألة معينة، دون بيان موضوع القوة أو النقص فيما ذهب إليه المشرع أو القاضي أو الإدارة أو الفقه، فالاقتراحات يجب أن تكون عملية يمكن الإفادة منها مباشرة دون الاعتماد على مصادر أو بحوث أخرى[2].

هذه إجمالا بعض من الأخطاء التي تتكرر بصفة دائمة في البحوث المقدمة من قبل الطلبة، وهناك أخطاء أخرى لا يتسع المقام لذكرها، لكن يكفي أن نذكر الباحثين بتجنب الأخطاء المقدمة في هذا الدليل على اعتبار شيوعها، وما هذا الدليل إلا نموذج مبسط للباحث في المجال الحقوقي، ويبقى على الطلبة التقيد بإرشادات السادة الأساتذة المشرفين، كما يجب عليهم حضور المناقشات في مستويات متعددة، والاستفادة من الملاحظات التي يقدمها الأساتذة المناقشون،

---

[1] خير الله عصار، مرجع سابق، ص 21. عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 93.

[2] أنظر أكثر تفصيلا: دليل كتابة الرسائل والأطروحات الجامعية في جامعة اليرموك، مرجع سابق، ص 20. محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص ص: 73 – 74. عامر إبراهيم قنديلجي، مرجع سابق، ص 194.

ويبقى دور الباحث وجهده هو أهم وسيلة لتفادي هذه الأخطاء وغيرها، وهذا لا يتأتى إلا من خلال المطالعة المستفيضة كما أسلفنا، والتركيز عند التحرير، وحسن استغلال المراجع، والاستفادة من أخطاء الغير الذين سبقوه بالبحث.

قائمة المصادر والمراجع

مراجع يمكن الاعتماد عليها في المنهجية:

في الأخير نورد قائمة من المراجع التي يمكن للباحثين في المجال القانوني التعويل عليها فيما استشكل عليهم من نقاط متعلقة بإنجاز بحوثهم العلمية، ولكي يقفوا كذلك على بعض الاختلافات بين القانونيين وغيرهم من الباحثين في العلوم الاجتماعية حول منهجية البحث العلمي. كما نشير إلى أن قائمة المراجع المدرجة في هذا الدليل يمكن الاستفادة منها بأشكال متعددة، لعل أهمها أنها تشكل نموذج لتصنيف المراجع وترتيبها، كما أنها توجه الباحثين لكتب المنهجية التي تمكنهم من تعميق معارفهم المنهجية، وتبين كذلك أن هناك العديد من الطرق والأساليب المنهجية التي تختلف عما أوردناه في هذا الدليل، ويستطيع الباحث اختيار ما يناسب بحثه منها.

I – قائمة المصادر:

01 – المرسوم التنفيذي 98 – 254 المؤرخ في 17 أوت 1998، المتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 60، الصادرة بتاريخ 19 أوت 1998.

02 – القرار رقم 362 المؤرخ في 09 جوان 2014، المحدد لكيفيات إعداد ومناقشة مذكرة الماستر، الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2014.

II – قائمة المراجع:

أ – الكتب بالعربية:

01 – إبراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، عمان (الأردن): دار الشروق، 2008.

02 – أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية، دون بلد نشر، 1994.

03 – أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري، المصباح المنير معجم عربي عربي، القاهرة: دار الحديث، 2004.

04 – أحمد عبد الكريم سلامة، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية، القاهرة: دار الفكر العربي، 2007.

05 – أحمد عبد المنعم حسن، أصول البحث العلمي: المنهج العلمي وأساليب كتابة البحوث والرسائل العلمية، ج 01، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1996.

06 – أحمد الصيداوي، البحث العلمي بنماذجه الأساسية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، د ب ن، 2001.

07 – أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة، ط 06، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية 1968.

08 – أومبرتو إيكو، كيف تعد رسالة دكتوراه: تقنيات وطرائق البحث والدراسة والكتابة، ترجمة: علي منوفي، ط 19، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2002.

09 – بلقاسم بوذراع، مناهج القانون والبحث العلمي، منشورات مخبر القانون والحركية الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2002.

10 – براء منذر كمال عبد اللطيف، أصول البحث القانوني التقليدي والإلكتروني، الموصل: دار ابن الأثير للطباعة والنشر، 2011.

11 – كمال اليازجي، إعداد الأطروحة الجامعية: مع تمهيد في مقومات الدراسة الجامعية، بيروت: دار الجيل، د س ن.

12 – ماهر عبد القادر محمد، أصول البحث العلمي، الإسكندرية: أورينتال، 2007.

13 – مهدي فضل الله، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، ط 02، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1998.

14 – موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات علمية، ط 02، ترجمة مصطفى ماضي، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006.

15 – منذر عبد الحميد الضامن، أساسيات البحث العلمي، عمان (الأردن): دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2006.

16 – محمد محمدي رستم، المدخل إلى مناهج البحث العلمي، القاهرة: دار النهضة العربية، 1999.

17 – محمد منير حجاب، الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007.

18 – محمد عبيدات ومحمد أبو نصار وعقلة مبيضين، منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات، عمان(الأردن): دار وائل للنشر، 1999.

19 – محمد عبد الغني سعودي ومحسن أحمد الخضيري، الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه، القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية، 1992.

20 – محمد عثمان الخشت، فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية، القاهرة: مكتبة ابن سيناء، 1990.

21 – محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر: دار هومه، 2007.

22 – ذياب البداينة، المرشد في كتابة الرسائل الجامعية، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999.

23 – عاطف علبي، المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006.

24 – عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، عمان (الأردن): دار اليازوري العلمية، 1999.

25 – عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ط 02، دمشق: دار النمير، 2004.

26 – عبد الجواد بكر، منهج البحث المقارن: بحوث ودراسات، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2003.

27 – عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي، ط 03، القاهرة: دار الشروق، 1986.

28 – عبد الفتاح محمد العيسوي وعبد الرحمان محمد العيسوي، مناهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي والفكر الحديث، دار الراتب الجامعية، 1996 – 1997.

29 – عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، ط 03، الكويت: وكالة المطبوعات، 1977.

30 – عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، ط 02، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، د س ن.

31 – عكاشة محمد عبد العال وسامي بديع منصور، المنهجية القانونية، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2008.

32 – علي مراح، منهجية التفكير القانوني: نظريا وقانونيا، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.

33 – عصام نجاح، القانون المقارن والأنظمة القانونية الكبرى، عنابة (الجزائر): دار العلوم للنشر والتوزيع، 2011.

34 – عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، القاهرة: مكتبة مدبولي، د س ن.

35 – فؤاد الصادق، مبادئ في مناهج البحث العلمي، بيروت: دار العلوم، دون سنة نشر.

36 – صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، بيروت: منشورات زين الحقوقية، 2010.

37 – سيف الإسلام سعد عمر، الموجز في منهج البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية، دمشق: دار الفكر، 2009.

38 – رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية، دمشق: دار الفكر، 2000.

39 – خير الله عصار، محاضرات في منهجية البحث الاجتماعي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

40 – غاستون باشلار، تكوين العقل العلمي، ترجمة: خليل أحمد خليل، ط 02، بيروت: المؤسسة لجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1982.

ب – الرسائل والأطروحات الجامعية:

01 – عبد الحليم بن مشري، «الجرائم الأسرية: دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون»، أطروحة دكتوراه في القانون الجنائي، (غير منشورة)، قسم الحقوق، جامعة بسكرة، 2008.

02 - فخار حمو، «الحماية الجنائية للطفل في التشريع الجزائري والقانون المقارن»، أطروحة دكتوراه في القانون الجنائي، (غير منشورة)، قسم الحقوق، جامعة بسكرة، 2015.

ب – المقالات وأدلة إعداد البحوث العلمية:

01 - باسم بشناق، أسس البحث العلمي القانوني: دليل الطالب في كتابة الأبحاث والأطروحات العلمية، كلية الشريعة والقانون، فلسطين، 2013.

02 – حسين مطاوع الترتوري، "البحث العلمي: خطته وأصالته ونتائجه"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 20، حزيران 2010.

03 - عبد الحليم بن مشري، "طريقة التعليق على الأحكام القضائية"، مجلة المنتدى القانوني، جامعة قات، العدد 01، ماي 2005.

04 - عبد الرحمان عبيد مصيقر، الدليل المختصر في كتابة البحث العلمي: مع التركيز على البحوث الميدانية، البحرين: المركز العربي للتغذية، 2012.

05 - مجموعة باحثين، دليل كتابة الرسائل والأطروحات الجامعية في جامعة اليرموك، منشورات جامعة اليرموك (الأردن)، 2008.

ج – المراجع بالفرنسية:

A – Les ouvrages :

01 - Edith Jaillardon et Dominique Roussillon, **Outils pour la recherche juridique : Méthodologie de la thèse de doctorat et du mémoire de master en droit**, Editions des archives contemporaines et Agence universitaire de la francophonie, 2008.

02 - Fragnière Jean-Pierre, Comment faire un mémoire? Lausanne : Éditions Réalités sociales, 2000.

03 - Marie-Cécile Escande-Varniol et Jean-Pierre Scarano, **Méthodologie juridique**, URFIST de Lyon - Université Lyon I, 2001.

04 - Michel Beaud, **L'art de la thèse**, collections guides Approches, Alger : Casbah éditions, 1999.

B – Les articles et les guides :

01 - Bruno Villalba**, Préparer et rédiger un mémoire de recherche**, sciences po Lille, 2015 – 2016, www. sciencespo-lille.eu.

02 - Firmin Bossali et autres, **« Le protocole de recherche: étape indispensable du processus de recherche garantissant la validité des résultats »**, revue Hegel, Vol. 5, N° 1 – 2015.

03 - **Guide du Mémoire de recherche et du Rapport de stage**, Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Université des Antilles et de la Guyane, Année universitaire 2009/2010.

04 - Jalel Berrebeh, **Méthodologie d'un mémoire de recherche : pour un Mastère de recherche**, FSEG Nabeul, octobre 2013.

05 - **La rédaction d'un mémoire : guide pratique pour l'étudiant**, Mai 2004, http://www.unil.ch/ssp.

فهرس المحتويات





مطبوعات المخبر

صدر عن سلسلة مطبوعات المخبر:

(1) الأعمـــال الإدارية ومنازعـــاتها.

الأستاذ الدكتور الزيـــن عـــزري، 2010.

(2) دليل إنجاز بحث تخرج في الحقوق.

الأستاذة الدكتورة حسينة شرون، 2017.

